The Islamic University–Gaza

Research and Postgraduate Affairs

Faculty of Commerce

Development Economics Dep.

الجامعـــــــة الإســـلاميــة – غـزة

شئون البحث العلمي والدراسات العليا

كـليـــــــــــة التـــــــــــجارة

ماجستير اقتصـــــاديات التنـــــمية

دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات البطالة والفقر

"دراسة حالة قطاع غزة – (2008–2014)"

The Role of Foreign Associations in Decreasing Unemployment and Poverty Rates

A Case study of the Gaza Strip (2008-2014)

إِعدَادُ البَاحِثِ

سامي محمد حسين عودة

إِشرَافُ

الدُكتُور

علاء الدين عادل الرفاتي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/ 2016م – ذو القعدة 1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات البطالة والفقر

"دراسة حالة قطاع غزة – (2008-2014)"

The Role of Foreign Associations in Decreasing Unemployment and Poverty Rates

A Case study of the Gaza Strip (2008-2014)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**سامي محمد حسين عودة**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة لبيان دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة عبر دعم وتمويل العديد من الأنشطة المحلية الهامة لقطاع غزة مثل الأنشطة الصحية، التشغيلية، التعليمية، إغاثية، طفولة وأخيراً أنشطة محاربة الفقر عبر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية لعينة من أكثر الجمعيات الأجنبية تأثيراً في قطاع غزة لعام 2015.

وقد توصلت الدراسة إلى تصدر أنشطة التعليم قائمة الأولويات في التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية بواقع 40.62% جاء بعدها الانفاق على أنشطة مكافحة الفقر بواقع 21.66% ثم أنشطة التشغيل بما نسبته 14.6%، تلاها باقي الأنشطة بنسب متفاوتة.

بينما تدنت نسبة التمويل المقدم من الجمعيات ذات الجنسية العربية والإسلامية مقارنة مع الجمعيات ذات الجنسية غير الإسلامية التي ساهمت بنسبة 96.9% من إجمالي التمويل المقدم للأنشطة المحلية في قطاع غزة لعام 2015.

جاءت الجمعيات الألمانية في المرتبة الأولى في تمويل الأنشطة المحلية في قطاع غزة خاصة قطاع التعليم، يأتي بعدها في القائمة الجمعيات البريطانية التي حافظت على توزيع تمويلها للأنشطة المحلية في قطاع غزة بنسب شبه متساوية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إعادة برمجة التمويل القادم من الجمعيات الأجنبية –خاصة الجنسيات العربية والإسلامية – بما يناسب أولويات ومتطلبات قطاع غزة، كما تؤكد على ضرورة رفع مستوى الاتصال بين الجمعيات المحلية ونظيرتها الأجنبية مع دفع استقطاب التمويل الأجنبي ناحية تحقيق الأهداف التنموية بالتوازي مع تشديد الرقابة والمتابعة لأداء هذه الجمعيات وخلق إطار الكتروني يكون بمثابة قاعدة بيانات متسقة وحديثة.

أخيراً، توصي الدراسة بإلقاء مزيد من الضوء على أداء وأهداف الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة وقدرتها على تلبية الاحتياجات والأولويات لقطاع غزة، بالإضافة لقياس مستوى النزاهة والشفافية في تنفيذ المشاريع المختلفة.

Abstract

This study aims at identifying the role of the international associations in supporting and funding a number of important local activities in the Gaza Strip such as heath, employment, educational, relief, children and anti-poverty activities. The study follows a descriptive analytical approach that analyzes the financial statements of a sample of the most influential foreign institutions in the Gaza Strip in 2015.

Findings of the study:

The findings of the study shows that educational activities were on the top of the list of priorities of foreign institutions' funding that reached to 40.62%. This was followed by anti-poverty activities with a percentage of 21.66%, and then followed by employment activities with a percentage of 14.6%. The remaining activities follow with different degrees.

There was a decline in the Arab and Islamic funding ratio compared to foreign Non-Muslim countries, which contributed by 96.9% of the total funding of local activities in the Gaza Strip for 2015.

Germany state is ranked the first among foreign institutions in funding activities. Most of this funding was for the benefit of the educational sector. Britain follows on the international list, which maintained its distribution of foreign funding enterprises almost in equal proportions among the local activities in the Gaza Strip.

Recommendations of the study:

The study suggests that there is a need to work hard to restore international funding specially Arab and Muslim financing so as to suit the priorities and requirements of the Gaza Strip. The study also emphasizes the need to lift the level of communication between local institutions and foreign counterparts in order to attract foreign financing to achieve development objectives in parallel with tighter control and monitoring of the performance of these institutions and the creation of an electronic frame that serves as a database both consistent and modern.

Finally, the study recommends shedding more light on the performance and objectives of foreign institutions operating in the Gaza Strip and its ability to meet the needs and priorities of the Gaza Strip, as well as to measure the level of integrity and transparency in the implementation of various projects.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

[النساء:113]

الإهـــــداء

إلى روح والدي الغالي..

إلى أمي الغالية..

إلى زوجتي وأبنائي ..

إلى إخوتي وأخواتي ..

إلى عمتي وأعمامي ..

إلى أخوالي وخالاتي ..

إلى كل مَن له فضل عليّ ..

إلى كل مَن علمني حرفاً في حياتي ..

إلى إخوة لي لم يجمعني بهم رحم ولا دم ..

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث

شكرٌ وتقديرٌ

بدايةً فإن لله الشكر والحمد والثناء الحسن على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور الفاضل علاء الرفاتي على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى توجيهاته واقتراحاته البناءة والتي كان لها الأثر الكبير في خروج البحث بهذا الشكل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للدكتور سيف الدين عودة على المساعدة في اختيار موضوع البحث بالإضافة لإمدادي بكل يلزم لإنجاحه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذتي في برنامج ماجستير اقتصاديات التنمية في الجامعة الإسلامية وأخص بالذكر الدكتور محمد مقداد والدكتور خليل النمروطي والدكتور سمير صافي.

أخيراً، فإني أقدر عالياً جهود إدارة الشئون العامة بوزارة الداخلية عبر توفير البيانات اللازمة لإجراء هذا البحث.

الباحث

سامي محمد عودة

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ب

Abstract ..... ت

الإهـــــداء ..... ج

شكرٌ وتقديرٌ ..... ح

فهرس المحتويات ..... خ

فهرس الجداول ..... ر

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية ..... ز

الفصـل الأول الإطار العام للدراسة **1**

1.1 مقدمة: 2

1.2 مشكلة الدراسة: 3

1.3 أهداف الدراسة: 4

1.4 أهمية الدراسة: 4

1.5 الدراسات السابقة: 5

1.6 التعقيب على الدراسات السابقة 11

الفصل الثاني الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية **12**

2.0 مُقَدّمة: 13

المبحث الأول واقع الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية **14**

2.1.1 مجالات عمل الجمعيات الأجنبية المسجلة في الأراضي الفلسطينية: 14

2.1.2 نشأة وتطور الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية. 14

2.1.3 إحصائيات رقمية حول الجمعيات الأجنبية العامة في قطاع غزة: 15

2.1.4 عدد العاملين في الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة: 17

2.1.5 تصنيف الجمعيات الأجنبية العامة في قطاع غزة من حيث المنشأ: 17

2.1.6 مجالات عمل الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة. 18
2.1.7 الانفاق في الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة: 18
2.1.8 الشفافية والنزاهة في أداء الجمعيات الأجنبية في فلسطين: 19
المبحث الثاني الإطار القانوني للجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية 21
2.2.1 مفهوم الجمعيات الأجنبية: 21
2.2.2 تسجيل الجمعيات الأجنبية: 22
2.2.3 أهداف تسجيل الجمعيات الأجنبية: 24
2.2.4 التزامات الجمعيات الأجنبية: 24
2.2.5 حقوق الجمعيات الأجنبية: 27
الفصل الثالث ظاهرتا الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور الجمعيات الأجنبية في مكافحتهما 30
3.0 مُقَدّمة: 31
المبحث الأول ظاهرة الفقر في قطاع غزة 32
3.1.1 مفهوم الفقر وأنواعه: 32
3.1.2 أسباب الفقر، الآثار الناجمة عنه، كيفية العلاج: 33
3.1.3 ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية "قطاع غزة": 34
المبحث الثاني ظاهرة البطالة في قطاع غزة 38
3.2.1 مفهوم البطالة وأنواعها. 38
3.2.2 أسباب البطالة، الآثار الناجمة عنها، كيفية العلاج. 40
3.2.3 السياق التاريخي للبطالة في الأراضي الفلسطينية "قطاع غزة". 42
3.2.4 معالم البطالة في الأراضي الفلسطينية "قطاع غزة". 43
الفصل الرابع واقع التمويل الأجنبي في قطاع غزة 45
4.0 مقدمة: 46
4.1 منهجية الدراسة 46

4.2 تحليل حجم وطبيعة التمويل المقدم من مختلف الجمعيات الأجنبية حسب الأنشطة المستهدفة. 47

4.3 تحليل حجم التمويل المقدم من الجمعيات الاجنبية وطبيعته بحسب الدولة التي تتبع لها. 55

4.4 تحليل حجم التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية وطبيعته بحسب الدولة والنشاط المحلي. 61

الفصل الخامس النتائج والتوصيات 67

5.1 النتائج: 68

5.2 التوصيات: 71

المصادر والمراجع 72

فهرس الجداول

جدول (2.1): تطوّر تسجيل الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة (1997–2014م) 16

جدول (2.2): تصنيف فروع الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة حسب دولة المنشأ 17

جدول (2.3): تصنيف الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة بحسب الأنشطة ومجالات العمل 18

جدول (3.1): نسبة الفقر والفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة "2008–2012م" ... 36

جدول (4.1): مصفوفة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية حسب الأنشطة المستهدفة نسبة مئوية 48

جدول (4.2): حجم ونسبة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية حسب جنسية الدولة لعام 2015م55

جدول (4.3): حجم ونسبة التمويل من الجمعيات الأجنبية ذات الجنسية العربية لعام 2015م 56

جدول (4.4): حجم ونسبة التمويل من الجمعيات التابعة للدول الإسلامية لعام 2015م 58

جدول (4.5): حجم ونسبة التمويل من الجمعيات التابعة للدول الأجنبية غير الإسلامية لعام 2015م 59

جدول (4.6): حجم ونسبة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية حسب جنسيتها لعام 2015م 60

جدول (4.7): نسبة التمويل حسب التقاطع بين جنسية الجمعية والنشاط المحلي لعام 2015م..... 62

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (3.1) نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995–2015) 43

الفصـل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تسهم الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة بدور مهم في الحياة الاقتصادية بشكل يفوق الدور الذي تؤديه هذه الجمعيات في الدول المجاورة والدول ذات مستوى التنمية المشابه، وأحد الأسباب الرئيسة لذلك هو الاحتلال الصهيوني، وحصاره المفروض على قطاع غزة، إضافةً إلى إنفاق جزء لا بأس به من المساعدات الدولية عبر هذه المؤسسات بعيداً عن قنوات السلطة الفلسطينية.

ويتضمن عمل هذه الجمعيات تقديم العديد من الخدمات في المجالات الصحية والتعليم والزراعة والبيئة وغيرها من الخدمات والتي تهدف بشكل أساسي الى تحقيق التنمية التي تتضمّن انخفاضاً كبيراً في معدّلات البطالة والفقر.

وتعد قضيتا القضاء على الفقر والبطالة أو على الأقل الحدّ منهما من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولكن بدرجة متفاوتة، مع الإشارة هنا إلى أنّ الفقر والبطالة ظاهرتان متلازمتان ومرتبطتان ببعضهما البعض.

حيث يُعد موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وبالنظر إلى الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م وقد زادت حدتها فيما بعد، حيث بدأت قوات الاحتلال بانتهاج سياسة إغلاق المعابر التجارية، ومعابر الأفراد بشكل مستمر، ومنعت العمال الفلسطينيين والبالغ عددهم أكثر من "40" ألف عامل من التوجه إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر، مما أفقد قطاع غزة دخلاً يومياً مهماً جداً من أجور العمال اليومية، والتي كانت تعد من أهم مصادر الدخل القومي الفلسطيني على مدار سنوات عديدة، وبعد الانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة في عام2005 م انضم أكثر من 8000 عامل جديد إلي قوافل البطالة ممن كانوا يعملون في المستوطنات ومنطقة "ايرز" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009م).

ومع فرض الحصار الخانق منذ عام 2006م تفاقمت أزمة البطالة والفقر في قطاع غزة بشكل سريع، وقد انعكس هذا الأمر بطبيعة الحال على الظروف الاقتصادية المتردية في قطاع غزة، التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة اعتماد السكان على المساعدات الإنسانية المقدمة من الجمعيات المحلية والأجنبية على حد سواء.

بناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة الاستكشافية تهدف الى الوقوف على دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة، وتحليل طبيعة التمويل المقدم منها وأولويات هذا التمويل واتجاهاته.

1.2 مشكلة الدراسة:

وفقاً لدليل الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة الصادر عن وزارة الداخلية في العام 2014م، فإن عدد فروع الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة بلغ 82 جمعية، سجل منها 51 جمعية منذ العام 2006م، وهذا يشير الى ارتفاع ملحوظ في عدد الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة لاسيما بعد العدوان الصهيوني على القطاع أواخر العام 2008م، وتوالى تسجيل المزيد من الجمعيات الأجنبية الجديدة بعد ذلك لاسيما بعد الحروب الثلاثة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، وانتشار الدمار والفقر وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور خطير على المستوى الإنساني والمعيشي لسكان القطاع، لاسيما مع استمرار الحصار الخانق على القطاع وتشديده، وهذه الظروف دفعت العديد من الجمعيات الأجنبية للقدوم والعمل مباشرة في قطاع غزة، وكذلك إعادة فتح فروع الجمعيات الأجنبية التي أغلقت مكاتبها بعد فوز حركة حماس في الانتخابات عام 2006م.

بناءً على ما سبق، وفي ضوء هذا الازدياد الملحوظ في عدد الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة، والموازنات التي تنفق من خلالها، تركز الدراسة على تقييم دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة، وبناءً عليه فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور الجمعيات الأجنبية في تخفيف معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة ؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1. ما هي البرامج التي تقدمها الجمعيات الأجنبية وما هي طبيعتها؟
2. ما هي أولويات الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة؟
3. إلى أي مدى تسهم الجمعيات الأجنبية في تخفيف مشكلة الفقر والبطالة في قطاع غزة؟

1.3 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

- إلقاء الضوء على واقع ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة.
- التعرف على طبيعة الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من حيث الأهداف والإنجازات والقدرة التمويلية، والدول الأم التي تنتمي إليها.
- تقييم دور الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة في مجال التخفيف من معدلات البطالة والفقر.
- القاء الضوء على الأنشطة والقطاعات التي تحظى باهتمام الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة ومدى انسجام ذلك مع الأولويات الوطنية.

1.4 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

- توضيح مدى أهمية وكفاءة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة.
- كما تبرز أهمية الدراسة للمانحين في إعادة بناء برامجهم بحسب أولويات التنمية في قطاع غزة.
- كما أن هذه الدراسة ستكون مهمة للوزرات المختصة لا سيما وزارة الداخلية حيث إنها تسهم في وضع خططها الاستراتيجية بناءً على دور هذه الجمعيات.
- كذلك للحكومة وللاتحادات الممثلة للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في قطاع غزة فيما إذا كان هناك دور فعلي للجمعيات الأجنبية في تخفيف الفقر والبطالة أم هي مجرد دور شكلي ليس له مردود على حياة الناس.
- تقديم مرجع للباحثين الاقتصاديين، من خلال الوقوف على دور الجمعيات الأجنبية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ما تقدمه من معلومات وسلسلة بيانات هامة لحجم وطبيعة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية.

1.5 الدراسات السابقة:

أولاً/ الدراسات المحلية:

1. **دراسة (ثلاثيني، 2013م)، "فاعلية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة".**

هدفت الدراسة الى التعرف على فاعلية المنح الصغيرة في تمكين الأسر الفلسطينية التي تعاني من الفقر المدقع من خلال نقل الأصول لهم لبدء أنشطة اقتصادية مدرة للدخل تساعد في تحسين مستوى المعيشة لديهم، مما يؤهلهم للوصول إلى مؤسسات الإقراض الأصغر من خلال دراسة حالة برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة(ديب)، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من المستفيدين من البرنامج، وقد خلصت الدراسة لوجود علاقة قوية بين فاعلية برنامج "ديب" في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وكل من (تحليل موارد الأسرة، إشراك الأسر في المشروع، نوع المشروع، قيمة المنحة، المتابعة الدورية، والتدريب).

2. **دراسة (شهاب، 2013م)، "دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة "دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية"**

هدفت الدراسة الى معرفة دور المنظمات الأهلية في الحد من معدل الفقر خلال الحصار الاسرائيلي في قطاع غزة عبر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من (الإدارة الكفؤة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية بالحكومة، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية)، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة، وترصد أهم حاجات الفقراء، والعمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية.

3. دراسة(خفاجة، 2012م)،"مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية" (دراسة مقارنة).

تناولت هذه الدراسة مستوى الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية حيث ركزت على مفهوم الفقر الدولي والإسلامي وطرق قياس الفقر، وأهم مكوناته الرئيسية، وتوضيح الفرق بين خط الفقر المدقع والعادي وحد الكفاف وحد الكفاية، والفرق بين المعايير الإسلامية والدولية في قياس الفقر كما ركزت على علاج مشكلة الفقر في الإسلام، ومن أهم النتائج: أن الفقر ينتشر في قطاع غزة بشكل متسارع وواسع نتيجة للممارسات الإسرائيلية في الإغلاق والحصار والذي أدى إلى فقدان كثير من الناس أعمالهم وتوقف مشاريعهم.

4. دراسة (الأغا، 2011م) ،" ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتهما"

تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب تفاقم معضلتي الفقر والبطالة ومدى إسهام منظمات المجتمع المدني في الحد منهما بالإضافة لمحاولة التعرف على أسباب وآثار ظاهرة البطالة والفقر والتعرف على نوع السياسات المستخدمة في مكافحة الفقر والبطالة ومدى نجاحها.

وقد توصلت الدراسة إلى ضعف دور منظمات المجتمع المدني في إعادة تأهيل العاطلين عن العمل والعناية بالتغذية والأمية والتدريب المهني وضعف الرعاية الصحية والعمل على توفير التكنولوجيا الجديدة للمؤسسات الصغيرة وإرشادهم لاستيعاب الصناعات الحرفية، وقد أوصت الدراسة بضرورة خلق توازن في قوى السوق من خلال ابتكار حواقز قوية لتحسين القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع ضرورة خلق فرص عمل في مجالات واعدة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات عبر التمكين وبناء القدرات.

5. دراسة (أبو حماد، 2011م) ، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000-2010م "دراسة ميدانية ".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى الدور الذي أداه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته عبر الاعتماد على المنهج الوصفي وتوزيع الاستبانات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن التمويل الدولي لايحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني وأن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية

تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني، وأخيراً فإن المؤسسات الأهلية الفلسطينية لا تمتلك أجندة وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية.

6. دراسة (أبو ناهية، 2010م)،" نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة من منظور المنظمات الأهلية الفلسطينية".

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر والبطالة حيث اعتمدت على عدة مناهج أهمها :المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي والمنهج التطبيقي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود حالة من النقص في الموارد اللازمة لتنفيذ عمل المنظمات الأهلية خاصة في المجالات الإغاثية واستصلاح الأراضي ومشاريع المياه وتشجيع الصناعة تزامناً مع غياب صناديق دعم الفقراء وضعف أداء المنظمات الأهلية تجاه العاطلين عن العمل، وقد أوصت الدراسة بضرورة الجمع بين جهود المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة بالإضافة لجهود السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والجهود الدولية سواء كانت جهود حكومية أو مؤسساتية أو تنظيمية للقضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة.

7. دراسة (ترتير، م2009) بعنوان تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008م.

هدفت الدراسة إلى تتبع التمويل من الجهات المانحة الخارجية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى عشر سنوات من عام 1999م حتى عام 2008م وتوثيقه، وقد خلصت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية التي وصلت الضفة الغربية وقطاع غزة –كماً وكيفاً– قد اختلفت وفقاً للأوضاع السياسية، ووفقاً للنتائج التي توصلت لها الدراسة، فإن مساعدات الجهات المانحة غير الحكومية تفوق مصادر المساعدات الخارجية الحكومية المقدمة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية كما أن المساعدات الخارجية تشكل أكثر من % 60 من الدخل القومي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

8. دراسة (شلبي، 2009م)،"استهداف الفقراء في فلسطين : المعايير الحالية واقتراحات تحسينها".

هدفت الدراسة إلى تطوير معايير وآليات الاستهداف الخاصة ببرامج المساعدات الاجتماعية المقدمة للأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث اعتمد الباحث لتحقيق ذلك على مراجعة التجارب العالمية في هذا المجال، وحصر جميع الآليات ومعايير الاستهداف بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مسؤولين رئيسيين في المؤسسات الأساسية العاملة في مجال تقديم المساعدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: غياب معايير واضحة لآلية الاستهداف في برامج المساعدات الإنسانية وغياب وجود قواعد بيانات الفقراء مع عدم شموليتها، وقد خلصت الدراسة إلى توصيات أهمها: إجراء قاعدة بيانات موحدة مبنية على معايير واحدة منسجمة مع المعادلة الرياضية للفقر.

9. دراسة (مقداد، 2005م)، دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني "دراسة حالة قطاع غزة "

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان أسلوب الدعم الإغاثي الحالي هو الأسلوب الأمثل بالإضافة للتعرف على بدائل الدعم الإغاثي وبيان أثر الدعم الخيري على صمود الشعب الفلسطيني وعلى أداء الاقتصاد الفلسطيني عبر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والقيام بجمع البيانات الميدانية عبر مجموعة من المقابلات مع المختصين، بالإضافة إلى الاعتماد على استبانة موجهة لشرائح المجتمع المستفيدة من الدعم الإغاثي لعينة من 250 مشاهدة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن العلاقات التناسقية بين الجمعيات ضعيفة ولم ترقى للمستوى المطلوب، كما أن علاقتها بالجهات الرسمية تحتاج إلى تطوير بالإضافة لوجود ضعف في الموارد المالية للعديد من الجمعيات بالتزامن مع انحسار التمويل الدولي لها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريب كادر المنظمات الأهلية وتشجيع التنسيق بينها، بالإضافة إلى تشجيع دور الاقتصاد المنزلي وإنشاء المشاريع الصغيرة الإنتاجية لخلق فرص عمل للفقراء مع توزيع الإعانات بشكل عادل وأخذ المناطق المتضررة والحدودية في الاعتبار.

10.دراسة (إبراهيم، 2005م)، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (NGOS) " دراسة جغرافية تنموية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية في المحافظات الفلسطينية وإبراز دورها في تنمية القطاعات الرئيسة في المجتمع الفلسطيني،

وتوضيح علاقة أهدافها بأهداف خطة التنمية الفلسطينية من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق كذلك ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المساعدات التي تلقاها الشعب الفلسطيني كان لها دورٌ رئيسٌ في عملية صموده بالإضافة لاستحالة قيام تنمية شاملة في الأراضي الفلسطينية تحت سلطة الاحتلال.

ثانياً/ الدراسات العربية:

1. **دراسة (الزيادي، 2011م)، "دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر"(دراسة مقارنة) ، دراسة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية من خلال مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والعاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية في مصر، وقد توصلت إلى عدة نتائج، أهمها: وجود تأثير لدور الجمعيات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية في مصر بالإضافة لضعف دور هذه الجمعيات في تقديم المساعدة الكافية لإقامة المشاريع الصغيرة.

2. **دراسة (عبد السلام، 2008م)، "دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي"**

تناولت هذه الدراسة الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر ،حيث اقترحت الدراسة أحد الحلول التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة الفقر، وهو إنشاء بنك للفقراء مثلما حدث في بنغلادش مما دفع المنظمات غير الحكومية إلى تكرار التجربة من خلال عرضها خلال مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث بدبي لعام 2008.

وقد اعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة استقراء الكتابات عن الجمعيات الأهلية بغرض الوصول إلى أهم الخصائص التي تتسم بها الجمعيات الأهلية، مع وضع تصور لنموذج بنك فقراء أهلي إسلامي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك دوراً مهماً تؤديه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيس ومشارك في الدولة في التنمية، وقد أوصت بضرورة الانتباه لدور الجمعيات الأهلية، وتفعيل دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، كذلك ضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر ، كذلك ضرورة تكامل عدد من الجمعيات الخيرية التنموية للوصول إلى آلية تنموية لتخفيف حدة الفقر .

3. دراسة (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006م)، "دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر في 4 بلدان عربية (لبنان ، مصر ، اليمن ، المغرب)".

سعت الدراسة لمعرفة مدى وعي المنظمات الأهلية العربية وإدراكها في البلدان العربية لحجم تحديات الفقر والتنمية البشرية ونوعيتها، حيث اعتمدت الدراسة على دليل لدراسة حالة جمعيتين أهليتين في كل دولة عربية، إحداهما تنجز العمل الأهلي بتوجه رعائي، بينما تنجز الأخرى العمل الأهلي بتوجه تنموي، كما اعتمدت الدراسة على دليل لدراسة حالة متعمقة لهذه المنظمات للتعرف على أنشطتها في مجالات مكافحة الفقر والفئات المستهدفة، بالإضافة للعديد من المحاور التي تسمح في مجملها بتقييم إسهام هذه المنظمات في مجال مكافحة الفقر وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها غلبة الأنشطة الخيرية والرعائية على نشاط المنظمات الأهلية ، مقارنة بالأنشطة التنموية حيث إن أكثر من 55% منها على المستوى العربي تنشط في مجال العمل الخيري، وفيما يتعلّق بالتوصيات كان أبرزها مرتبط بضرورة إجراء تعديلات في قوانين لبعض الدول العربية التي تؤثر سلبًا على فعالية جهود المنظمات الأهلية مع أولوية التوجه التنموي وعدم الاقتصار على التوجه الخيري والرعائي.

4. دراسة (دجاني، 2000م)، "المنظمات الأهلية والتنموية في العالم العربي–الأهمية الحاسمة للشراكة القوية بين الحكومة والمجتمع المدني ".

تناولت هذه الدراسة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المدنية في فلسطين ومصر والأردن ولبنان وغيرها من المجتمعات العربية من خلال المنهج الوصفي التحليلي، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن هذه المجتمعات تعاني من مشكلات الفقر، ووجود حكومات غير قادرة على جسر الفجوة بين قلة الموارد والاحتياجات، وقد خلصت الدراسة لتحمل المنظمات الأهلية جانب في المسؤولية عن التدهور الاقتصادي في تلك المجتمعات.

1.6 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تبين للباحث تنوع تلك الدراسات واختلافها، كما خلص الباحث إلى الملاحظات التالية:

- اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في معظم جوانب المشكلة البحثية المتعلقة بظاهرتي الفقر والبطالة بالإضافة لقدرة المنظمات الأهلية على حل تلك المشكلتين من خلال تمويل الأنشطة المحلية ذات العلاقة، وقد انقسمت تلك الدراسات حول أداء تلك المنظمات ودورها في حل هذه المشكلتين بين (فعال، جيد، سيئ).
- تميزت هذه الدراسة في التعمق في تحليل التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية على ثلاث مستويات أوضحت أولوية الجمعيات الأجنبية في تمويل الأنشطة المحلية والتقاطعات بين هذه الأنشطة وربطها مع جنسيات الجمعيات الأجنبية وتفسير ذلك.

الفصل الثاني

الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية

الفصل الثاني

الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية

2.0 مُقَدّمة:

تضطلع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية بدور مهم في تغطية احتياجات أفراد المجتمع وتلبيتها وذلك من مختلف الخدمات الاجتماعية والإنسانية والثقافية والصحية، حيث أصبحت هذه الجمعيات تشارك بشكل طوعي إرادي مؤسسات الدولة وإداراتها المختلفة في سد حاجات أفراد الدول من مختلف الخدمات والمنافع الاجتماعية المناط تقديمها أصلاً بالدولة وأجهزتها المختلفة.

فالدول وحتى عهد قريب حملت بمفردها وبمعزل عن الفرد ومؤسساته الخاصة مسؤولية تلبية متطلبات جموع السكان وتوفيرها من مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها من المجالات لعزوف الأفراد عن التدخل الذاتي والإسهام في تقديم هذه الخدمات، سواء لارتباط نشاط الأفراد عموماً بالميادين و الأنشطة الاقتصادية ذات المردود الربحي، أو لعجز الأفراد رغم رغبتهم في التدخل ومساعدة الدولة ومساندتها في حمل عبء الاضطلاع بتقديم الخدمات المجتمعية العامة، جراء افتقارهم لما يتطلبه تغطية احتياجات أفراد المجتمع الخدماتية العامة وتلبيتها من إمكانيات ووسائل مادية.

وعلى الصعيد الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، يعمل العديد من الجمعيات الأجنبية منذ وقت طويل، لاسيما أن القطاع منطقة حافلة بالمتغيرات على الصعيد الاجتماعي والسياسي، مما يجعله نقطة جذب دائمة وهدفاً لعملياتها، حيث تنعكس تقلبات الأوضاع في قطاع غزة بشكل واضح على عددها وطبيعة نشاطها.

وبالنظر إلى طبيعة قطاع غزة المتغيرة خلال فترة عمل الدراسة نجد أنّه تعرَّض إلى ثلاث حروب صهيونية، الأمر الذي فتح مجالاً واسعاً لعمل الجمعيات الأجنبية على اختلاف منشئها أو نطاق عملها أو أهدافها المعلنة وغير المعلنة، والجدير بالذكر أنَّ قطاع غزة شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المؤسسات التي قدمت للعمل فيه بشكل مباشر، وخلال هذا الفصل سيتم التطرّق إلى واقع الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية.

المبحث الأول

واقع الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية

2.1.1 مجالات عمل الجمعيات الأجنبية المسجلة في الأراضي الفلسطينية:

تمارس الجمعيات الأجنبية العاملة في فلسطين أنشطتها في مجالات عديدة، فهناك جمعيات تمارس دوراً إغاثياً إنسانياً وتعليمياً، في حين تمارس بعض الجمعيات أدواراً تتعلق بالتوعية والتثقيف في مجالات الحقوق والحريات العامة على اختلافها، بينما يمارس البعض أدواراً وخدمات تتعلق بالتنمية والبناء كمؤسسات وفروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، التي تقوم فروعها وشركاتها المختلفة بتنفيذ مشاريع إنشائية تتعلق بالطرق والمقار الحكومية ومقار المحاكم وغيرها من الإنشاءات المتعلقة بمباني المؤسسات الحكومية الفلسطينية، كما تمارس بعض الجمعيات دوراً إدارياً من خلال مساعدة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على تنظيم هيكلية مؤسساتها، وتدريب وتأهيل كادرها ببعض المجالات الإدارية والتقنية (أمان، 2010م).

2.1.2 نشأة وتطور الجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية.

وجدت المؤسسات الأجنبية العاملة على صعيد الاراضي الفلسطينية منذ بدايات القرن الماضي لتقديم خدمات التعليم من خلال المدارس التي أقامتها أو لتقديم المساعدة والرعاية الإنسانية في بعض المجالات (أمان، 2010م).

وفي أعقاب عام 1948م وبدء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، انتشرت في الأراضي الفلسطينية العديد من الجمعيات الأجنبية التي نشطت تحديداً في مجال المساعدة الإنسانية، حيث تركز عمل أغلب هذه الجمعيات على تقديم الخدمات الإنسانية، سواء في مجال الإغاثة الاجتماعية أو الغذائية أو الرعاية الطبية أو التأهيل وغيرها من المجالات.

وفي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام1967م، نشطت الجمعيات الأجنبية العاملة في ممارسة دورها الإغاثي الإنساني، ثم ما لبث هذا الدور أن توسع وتحول من خلال انتشار العديد من الجمعيات أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، التي اهتمت بتقديم المساعدة القانونية والاستشارية للشعب الفلسطيني لمواجهة الانتهاكات الناشئة عن ممارسات المحتل، كدعم ضحايا مصادرة الاراضي وضحايا الاعتقال

وضحايا الهدم ومنع السفر وفقدان حق المواطنة وغيرها من الخدمات المرتبطة بانتهاكات سلطات الاحتلال الصهيونية.

وفي أعقاب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، شهدت حركة المنظمات والجمعيات الاجنبية حراكاً نشطاً من خلال تدفق عشرات الجمعيات الأجنبية على الأراضي الفلسطينية للعمل على تقديم الخدمات المختلفة سواء بالشراكة مع الجمعيات المحلية العاملة، أو من خلال فتح وتسجيل فروع مستقلة لها في الأراضي الفلسطينية، أو من خلال العمل المباشر دون أي تسجيل، حيث بات هناك مئات الجمعيات الأجنبية العاملة بمختلف الميادين الصحية والتعليمية والزراعية والإنسانية والحقوقية والادارية والتنموية وقطاع العدالة والقضاء وقطاع الأمن وغيرها من المجالات.

وعلى صعيد قطاع غزة يعمل خلاله العديد من الجمعيات الأجنبية منذ وقت طويل، سيما وأن القطاع منطقة متغيرات دائمة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والأمني، ما يجعله نقطة جذب دائمة وهدفاً لعمليات هذه المؤسسات، إن تقلبات الأوضاع في القطاع انعكست بشكل واضح على عدد هذه المؤسسات ما بين زيادة أو نقصان، وهذا ما كان ملاحظاً في القطاع من خلال عدة متغيرات متلاحقة مرت به، كفترة ما قبل قدوم السلطة وما رافقها من حالة استقرار أمني –في بداياتها– وتوجه المؤسسات نحو العمل مباشرة في القطاع.

شكلت فترة ما بعد العدوان الصهيوني عام 2008م وما خلفه العدوان الصهيوني على القطاع من دمار ومآسٍ واسعة النطاق عامل جذب كبير للمؤسسات الأجنبية على اختلاف منشئها أو نطاق عملها أو أهدافها – المعلنة وغير المعلنة – وشهد القطاع ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المؤسسات التي قدمت للعمل فيه بشكل مباشر (دليل الجمعيات الأجنبية، 2014م).

2.1.3 إحصائيات رقمية حول الجمعيات الأجنبية العامة في قطاع غزة:

بلغ عدد فروع الجمعيات الأجنبية العاملة في محافظات غزة (82) فرعاً منها (62) مسجل و(20) تحت التسجيل.

سجل منها (51) من العام 2006م حتى الآن، فيما سُجل قبل ذلك (11) فرعاً فقط، وقد شهد عاما (2009 –2010م) زيادة كبيرة في عدد الفروع التي قامت بالتسجيل، حيث شكل مجموع ما سجل فيهما نسبة (39.02%) من إجمالي عدد الفروع وذلك بسبب عاملين أساسيين هما:

- توافد عدد من الجمعيات للعمل في غزة بعد العدوان الصهيوني عليها في نهاية عام 2008م وهو ما شكل عامل جذب قوي للعديد منها للقدوم والعمل أو لإعادة فتح وتفعيل فروع تلك التي أغلقت مكاتبها بعد فوز حركة حماس بالانتخابات وبعد أحداث عام 2007م.
- إلزام وزارة الداخلية في غزة مع بداية العام 2009 لفروع الجمعيات الأجنبية التي تعمل أو التي تريد العمل في محافظات غزة بتسوية أوضاعها وفقاً لأحكام القانون، وهو ما يترتب عليه بالضرورة الزيادة في عدد الجمعيات المسجلة بعد هذا التاريخ.
- عدد الجمعيات الفاعلة في قطاع غزة (74)، والجمعيات غير الفاعلة (8).

جدول (2.1): تطوّر تسجيل الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة (1997-2014م)

السنة	عدد الفروع المسجلة	نسبة التسجيل
1997	4	%4.87
1998	1	%1.21
1999	2	%2.43
2000	2	%2.43
2001	2	%2.43
2003	2	%2.43
2005	1	%1.21
2006	3	%3.65
2007	3	%3.65
2009	13	%15.85
2010	19	%23.17
2011	4	%4.87
2012	6	%7.31
2013	5	%6.09
2014	3	%3.65
تحت التسجيل	20	%24.39

المصدر: وزارة الداخلية-الإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية، تقرير الجمعيات والهيئات الأجنبية لعام 2014

يوضح الجدول رقم(2.1) توزيع نسب عدد الجمعيات الأجنبية موزعة حسب سنوات التسجيل لدى وزارة الداخلية في غزة.

2.1.4 عدد العاملين في الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة:

حسب البيانات المسجلة والتي قدمتها هذه الفروع إلى الإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية حتى نهاية عام 2012م بلغ عدد العاملين في فروع الجمعيات الأجنبية (1015) عاملاً، منهم (981) عاملاً محلياً و(34) عاملاً أجنبياً.

2.1.5 تصنيف الجمعيات الأجنبية العامة في قطاع غزة من حيث المنشأ:

من خلال تصنيف فروع الجمعيات الأجنبية العاملة في محافظات قطاع غزة تبين أن فروع الجمعيات الأمريكية الأكثر من حيث العدد والتي بلغت حوالي (17%) تلتها فروع الجمعيات البريطانية بحوالي (16%)، ثم فروع الجمعيات الفرنسية بنسبة (12%)، وتوزعت باقي النسب بتفاوت على فروع الجمعيات لحوالي عشرين بلداً موضحين في جدول رقم(2.2)

جدول (2.2): تصنيف فروع الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة حسب دولة المنشأ

البلد	عدد الفروع	النسبة	البلد	عدد الفروع	النسبة
أمريكا	14	%17.07	ماليزيا	2	%2.43
بريطانيا	13	%15.85	إندونيسيا	1	%1.21
فرنسا	10	%12.19	بلجيكا	2	%2.43
إيطاليا	5	%6.09	ألمانيا	1	%1.21
تركيا	5	%6.09	أستراليا	1	%1.21
النرويج	2	%2.43	قطر	4	%4.87
إسبانيا	2	%2.43	لبنان	2	%2.43
كندا	3	%3.65	تونس	1	%1.21
هولندا	2	%2.43	سوريا	1	%1.21
البوسنة والهرسك	1	%1.21	السعودية	1	%1.21
النمسا	1	%1.21	مصر	1	%1.21
سويسرا	2	%2.43	البحرين	1	%1.21
الدنمارك	1	%1.21	الإمارات	1	%1.21
قبرص	1	%1.21	الكويت	1	%1.21
المجموع	**82**				

المصدر: حسبت النسب من الباحث من واقع البيانات في الجدول رقم(2.1)

2.1.6 مجالات عمل الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة.

تنوعت أنشطة فروع الجمعيات الأجنبية على قطاعات عمل عديدة، وتشارك العديد منها في العمل في أكثر من قطاع، وإن غلب على معظمها العمل في مجالات العمل الإغاثي، حيث عمل في هذا القطاع ما يزيد عن (91%) من فروع الجمعيات الأجنبية في محافظات غزة، تلاه القطاع الطبي باختلاف أنشطته (كالدعم النفسي أو العلاج الطبي أو تقديم معدات وتجهيزات... الخ)، حيث كانت نسبة الفروع العاملة في هذا القطاع من إجمالي الفروع العاملة في محافظات غزة (63%)، ويظهر الجدول التالي توزيع أعداد ونسب فروع الجمعيات على قطاعات العمل المختلفة والتي أمكن تصنيفها كالتالي:

جدول (2.3): تصنيف الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة بحسب الأنشطة ومجالات العمل

قطاع العمل	عدد فروع الجمعيات التي تقوم به	نسبة فروع الجمعيات التي تقوم بالنشاط إلى إجمالي عددها
إغاثي	60	%73.17
طبي	32	%39.02
اجتماعي	30	%36.58
تعليمي	21	%25.60
زراعي	4	%4.87
خدماتي	4	%4.87
تنموي	8	%9.75
ثقافية وفكرية	6	%7.31
الأبحاث	1	%1.21

المصدر: حسبت النسب من الباحث من واقع البيانات في الجدول رقم(2.1)

2.1.7 الانفاق في الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة:

بلغت قيمة مصروفات فروع الجمعيات الأجنبية في العام المالي(2012م) مبلغاً وقدره ($90,576,771) –حسب فروع الجمعيات التي قدمت تقاريرها المالية عن هذا العام– غطت كل أوجه النشاطات التي نفذتها في محافظات غزة سواء أكانت مباشرة أم عبر جمعيات وسيطة أو شريكة محلية وأجنبية، بالإضافة إلى النفقات التشغيلية لها.

وقد بلغ إنفاق هذه الفروع في العام المالي (2011م) ما يصل إلى ($128,352,576)، ونرى هنا الانخفاض الواضح في إنفاق هذه الفروع بين العامين المذكورين وبنسبة وصلت إلى (29.4)%، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- تشديد الحصار الشامل على قطاع غزة.
- ازدياد وتوسع نطاق الأزمات في الإقليم كالمشكلة السورية مما أشغل العديد من الجهات المانحة، وحول مسار التمويل باتجاه العمل في سوريا.

2.1.8 الشفافية والنزاهة في أداء الجمعيات الأجنبية في فلسطين:

الشفافية والمساءلة مقوم أساس من مقومات الحكم الصالح والعمل وفق سيادة القانون، ومكافحة الفساد، كما وتشكل الشفافية شرطا مسبقاً من شروط تحقيق التنمية البشرية، والشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، بحيث إذا ما غابت الشفافية انعدمت وغابت المساءلة، ومن جانب آخر إذا لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أي قيمة. وتعني الشفافية كنهج وفلسفة عمل وأداء، وجوب العلنية والوضوح والتصرف بطريقة مكشوفة لسلطات الدولة ولغيرها من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال تبني السلطات والمؤسسات على اختلافها لإجراءات وتدابير واضحة تكفل صراحة التدفق الحر للمعلومات ومن ثم حرية وصول الجمهور واطلاعه وجمعه للمعلومات المتعلقة بشؤونه، فضلاً عن سهولة الاتصال بين أصحاب المصلحة والجمهور والمسؤولين، مما قد يتيح للرأي العام ولمن لهم مصلحة في ممارسة حقهم المشروع في المساءلة، الحصول على التوضيحات اللازمة حول مختلف الجوانب المتعلقة بكيفية ممارسة أصحاب السلطة لمهامهم ومسؤولياتهم، وغيرها من التوضيحات المتعلقة بدواعي ومبررات اتخاذ بعض القرارات أو التصرفات.

وتقوم الشفافية على عدة مبادئ هي:

- مبدأ التدفق الحر للمعلومات بحيث تتاح للمعنيين والمهتمين من الجمهور وذوي العلاقة فرصة الاطلاع المباشر على المعلومات.
- ضمان تعرف الجمهور والمعنيين على آليات وطرق سير العمليات المتعلقة بصنع القرار ومبررات ودواعي إصداره.

ولعل من أهم اهداف الشفافية الوقاية من الأخطاء الحكومية و القطاع الخاص، ومن الفساد وسوء الإدارة وغيرها من مظاهر الانحراف التي قد تعتري أداء السلطات الثلاث، ومنظمات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لكون منح الأفراد والمعنيين لحق

الاطلاع الدائم على آلية صنع القرار وغيره من المعلومات المتعلقة بنشاط هذه المؤسسات على الصعيد المالي أو الإداري، سيؤدي بلا شك إلى تعزيز دور أفراد المجتمع الرقابي على أداء هذه المؤسسات ومن ثم الوقوف على مدى التزامها بمراعاة واحترام صلاحياتها وغيرها من القواعد القانونية الناظمة لعمل وأداء هذه المؤسسات.

وتعني المساءلة، الطلب من المسؤولين عن هذه المؤسسات تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة والجمهور حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن شتى مظاهر الفساد التي قد تعتري أدائهم، كما تتطلب المساءلة وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

المبحث الثاني

الإطار القانوني للجمعيات الأجنبية في الأراضي الفلسطينية

2.2.1 مفهوم الجمعيات الأجنبية:

حسب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لعام 2000م(جريدة الوقائع الرسمية، 2000م)، فقد عرّف القانون الجمعية الأجنبية حسب المادة (24) من اللائحة التنفيذية بأنَّها: "أي جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيس خارج الأراضي الفلسطينية أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب".

والتعريف يحدد مفهوم الجمعية ومدلولها أو الهيئة الأجنبية بتلك الجمعيات أو الهيئات غير الحكومية، التي يكون مقرها أي مركزها الإداري والمالي والقانوني خارج الأراضي الفلسطينية، أي الجمعيات والهيئات المسجلة رسمياً في دول خارج فلسطين.

كما ينطبق وصف الجمعية أو الهيئة الأجنبية بمقتضى هذا التعريف أيضاً على تلك الجمعيات التي يرفع طلب تسجيلها لوزارة الداخلية الفلسطينية إذا ما كان غالبية أعضائها المؤسسين أو لجنتها التأسيسية من الأجانب، أي من غير حاملي الجنسية الفلسطينية.

وعلى هذا الأساس يخرج عن إطار الجمعيات الأجنبية استناداً للقانون الفلسطيني، الجمعيات الأجنبية التي يتم تسجيلها كشركات سواء عادية أو غير ربحية، لكونها تخضع لقانون الشركات وليس لقانون الجمعيات، وبالتالي لا مجال مطلقاً بمطالبة هذه الأجسام بتطبيق قانون الجمعيات الخيرية، لكونها استناداً للقانون تعد شركة بغض النظر عن مضمون نشاطها وطبيعته، ولهذا من المنطقي أن تطالب الشركات غير الربحية بذات الالتزامات المطلوبة من الشركات الربحية، كما تسري عليها بشأن العضوية ومجلس الإدارة أحكام قانون الشركات، ولعل الأهم من ذلك أن رأسمال الشركة غير الربحية يعد مملوكاً من قبل الأعضاء المالكين للشركة، ولعل ما يميز الشركات الربحية عن غير الربحية تأكيد النظام الداخلي للشركات غير الربحية على عدم جواز السعي إلى تحقيق الربح، وعلى عدم توزيع الدخل الناتج عن عمل الشركة على الأعضاء.

وإلى جانب الشركات غير الربحية لا يسري قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني، على الجمعيات الأجنبية التابعة للأجهزة الحكومية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، كما لا يسري على الأجسام التابعة للمنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وفروعها ووكالاتها والمؤسسات التابعة لهما كوكالة شؤون وتشغيل اللاجئين، كما لا يسري على الأجسام التابعة

للمنظمات الدولية الأخرى كمنظمة العمل الدولية، التي ينظم وجودها وعملها في الاراضي الفلسطينية كما هو متعارف عليه الاتفاقيات الثنائية والخاصة التي تبرمهما السلطة مع دول هذه المؤسسات أو المنظمات الدولية التابع لها الفرع.

2.2.2 تسجيل الجمعيات الأجنبية:

خلت أحكام القانون الفلسطيني للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية من النص على كيفية تسجيل الجمعيات الأجنبية على صعيد الأراضي الفلسطينية، مما يثير العديد من الإشكاليات والتساؤلات القانونية بهذا الصدد، فهل يحق للأجانب تسجيل وتأسيس جمعيات في فلسطين، أم يقتصر حقهم على فتح فرع أو فروع لجمعيات قائمة ومسجلة في الخارج؟.

على الرغم من إدراج القانون الفلسطيني بمتن تعريفه الخاص بالجمعيات والهيئات الأهلية الأجنبية عبارة أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب وهذا ما يوحي بطبيعة الحال بامتلاك الأجانب المقيمين على الأراضي الفلسطينية لحق تكوين الجمعيات والهيئات الأهلية، إلا أن نصوص القانون اللاحقة على هذا التعريف، وتحديداً أحكام ونصوص الفصل الثامن من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني، المادة (34) والمادة (35) والمادة (36) ونصوص اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات المواد(24–38) قد أكدت كما هو واضح على حصر الإطار القانوني الممكن من خلاله لغير الفلسطيني ممارسة النشاط الأهلي على صعيد الأراضي الفلسطينية، وذلك بفتح فرع فقط أو فروع للجمعيات الخيرية أو للهيئات الأهلية الأجنبية في فلسطين، خصوصاً وأن المادة (21) من اللائحة قد اعتبرت تقديم طلب تسجيل جمعية من أغلبية مؤسسين غير فلسطينيين، سبباً مشروعاً لرفض الوزير طلب تسجيل الجمعية.

وتنص المادة (34) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لعام 2000م على التالي:

- لأيّ جمعية أو هيئة أجنبية أن تتقدم بطلب للوزارة لفتح فرع أو أكثر لها في الأراضي الفلسطينية للقيام بأيّ خدمات اجتماعية شريطة أن تنسجم هذه الخدمات مع مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته على أن يتضمن طلب التسجيل ، اسم الجمعية أو الهيئة الأجنبية ومركزها الرئيس وعنوان وأسماء مؤسسيها وأعضاء مجلس إدارتها وأغراضها الأساسية وأسماء المسؤولين عن الفرع المنوي إنشاؤه، وجنسياتهم وكيفية التصرف بالأموال الخاصة بالفرع عن حله أو تصفية أعماله أو انسحابها بما لا يتجاوز الشهرين من تاريخ قبول الطلب

- تقوم الوزارة بالاستئناس برأي وزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بطلب تسجيل الجمعية أو الهيئة الأجنبية.

وبالتالي يمكن القول بأن هذا النص قد أضحى السند والأساس القانوني الوحيد الناظم لآلية الوجود الأهلي الأجنبي على صعيد الأراضي الفلسطينية، وطبيعة هذا الوجود ومضمونه وإطاره القانوني.

ومن هذا المنطلق نرى بأن القانون الفلسطيني للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية قد حصر حق الوجود الأهلي الأجنبي على صعيد الأراضي الفلسطينية، بفتح فرع أو فروع للجمعيات الأجنبية القائمة فقط، ولهذا يكون الإطار القانوني الوحيد لوجود الجمعيات الأجنبية على صعيد الأراضي الفلسطينية يتمثل فقط بما يمكن أن تنشئه الجمعيات والهيئات الأجنبية القائمة، أي المسجلة والعاملة بدولها من فرع أو فروع لها في فلسطين.

وعلى صعيد ماهية الإجراءات والشروط الشكلية والموضوعية التي تطلبها القانون الفلسطيني من الجمعيات والهيئات الأهلية الأجنبية الراغبة بفتح فرع أو فروع لها في فلسطين، يمكننا القول بأن أهم هذه الشروط تتمثل بالتالي:

- أن تكون الخدمات التي يقدمها الفرع منسجمة مع مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته.
- أن يتضمن طلب التسجيل المعلومات التالية:

1. اسم الجمعية أو الهيئة الأجنبية ومركزها الرئيس.
2. عنوان وأسماء مؤسسيها وأعضاء مجلس إدارتها.
3. أغراض الفرع الأساسية.
4. أسماء المسؤولين عن الفرع المنوي إنشاؤه وجنسياتهم.
5. كيفية التصرف بالأموال الخاصة بالفرع عند حله أو تصفية أعماله أو انسحابها.

- كما تطلبت المادة(26) من اللائحة أن يلحق بالطلب الوثائق التالية:

1. إثبات تسجيل الجمعية الأجنبية خارج الأراضي الفلسطينية.
2. ثلاث نسخ من النظام الأساسي باللغة العربية موقعة من ثلاثة من أعضاء اللجنة التأسيسية.
3. صورة عن جوازات سفر المؤسسين.

4. شرح موجز من قبل المؤسسين كيف أن الخدمات التي تقدمها الجمعية تنسجم مع مصالح الشعب الفلسطيني.

2.2.3 أهداف تسجيل الجمعيات الأجنبية:

نشأت الجمعيات الأجنبية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها في النقاط التالية (بيسان، 2002م، ص6):

- الاستجابة لضرورة تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد بشكل عام.
- الاستجابة لتلبية احتياجات مجتمعية ذات طابع مدني، وتقع خارج مسؤولية أو اهتمام السلطة التنفيذية.
- العمل على تحسين أوضاع فئات مهمشة أو مسحوقة.
- الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة.
- العمل على إكمال دور الحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والرفاهية في المجتمع (الملتقى المدني، 1999م، ص3-5).

وتختلف دوافع الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة وفقاً لرؤيتها ورسالتها ومجالات عملها، والشرائح المجتمعية التي تشملها برامج تلك الجمعيات لكنها بالمجمل تسعى لسد نقص حاجات الفئات الفقيرة والمهمشة، حيث تعمل على تحسين ظروفهم الإنسانية والحياتية عموماً، والتي ليس بمقدور الحكومة القيام بها أو تكون تكميلاً لدور الحكومة في بعض الأحيان (شهاب، 2013م، ص16).

2.2.4 التزامات الجمعيات الأجنبية:

يتضح من أحكام قانون الجمعيات ولائحته التنفيذية، إلزام المشرع الفلسطيني الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية الراغبة بممارسة عملها ونشاطها على صعيد الأراضي الفلسطينية بجملة من الواجبات والالتزامات القانونية، أهمها:

- الزامية التسجيل لأي جمعية أجنبية ترغب في العمل أو تمارس العمل في فلسطين، إذ يشترط في كل جمعية أجنبية تقوم بأي خدمات اجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية التسجيل

لدى الوزارة لفتح فروع لها داخل هذه الأراضي وذلك حسب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية.

- امتناع فروع الجمعيات والهيئات عن ممارسة أي نشاط قبل تسجيلها لدى الوزارة.
- إلزام المسؤولين عن أي فرع من فروع الجمعيات أو الهيئات الأجنبية، بواجب إعلام وزارة الداخلية الفلسطينية بأي تغيير قد يطرأ على البيانات الخاصة بالفرع الذي يديرونه، وذلك خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ التغيير.
- على الجمعية أو الهيئة أن تودع أموالها النقدية باسمها لدى مصرف أو مصارف معتمدة من قبلها وعليها أن تخطر الوزارة المختصة عن جهة الإيداع، ولا يجوز للجمعية أو الهيئة الاحتفاظ لديها برصيد نقدي يزيد عن مصروف شهر واحد.
- إلزام كل فرع من فروع الجمعيات أو الهيئات الأجنبية، بتقديم تقرير سنوي لوزارة الداخلية الفلسطينية، عن أعماله التي قام بها فضلاً عن تحديد المبالغ المالية التي أنفقها الفرع لتنفيذ أعماله في الأراضي الفلسطينية.
- التزام الجمعية أو الهيئة الأهلية الأجنبية بعدم تملك الأموال غير المنقولة سوى بعد الحصول على إذن بذلك من مجلس الوزراء.
- على الجمعية أو الهيئة الأهلية الأجنبية، الالتزام بالامتناع عن التصرف بأموالها غير المنقولة إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء.
- التزام الجمعية الأجنبية بالتجاوب مع قرارات الوزارة المختصة المتعلقة بالرقابة المالية عليها، حيث أكدت على هذا الالتزام المادة (5) من القانون بنصها على"تتولى الوزارة المختصة مسؤولية متابعة عمل الجمعيات والهيئات وفقاً لأحكام هذا القانون وللوزارة متابعة نشاط أي جمعية أو هيئة بموجب قرار خطي مسبب صادر عن الوزير المختص في كل حالة، للتثبت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي خصصت من أجله، ووفقاً لأحكام هذا القانون ونظام الجمعية أو الهيئة وعلى الجمعية أو الهيئة تمكين الوزارة من تنفيذ هذا القرار للتثبت من أنها تقوم بأعمالها وفق أحكام هذا القانون ونظامها الأساسي".

ومن هذا المنطلق يقع على الجمعية أو الهيئة الأهلية الصادر بحقها قرار المتابعة واجب ومسؤولية العمل على معاونة الوزارة ومساعدتها على القيام بمهامها.

- التزام الجمعية أو الهيئة الأجنبية بحفظ بعض السجلات والوثائق بمقرها مثل السجلات المالية والإدارية الرسمية المتضمنة جميع المعاملات المالية والقرارات الإدارية والبيانات التالية:

1. المراسلات الصادرة عنها والواردة إليها في ملفات خاصة وسجلات منظمة.
2. النظام الأساسي لها وأسماء أعضاء مجلس إدارتها في كل دورة انتخابية وتاريخ انتخابهم.
3. أسماء جميع أعضاء الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة مع ذكر هوياتهم وأعمارهم وتاريخ انتسابهم.
4. محاضر اجتماعات مجلس إدارة بصورة متسلسلة.
5. محاضر اجتماعات الجمعية العمومية.
6. سجل الواردات والمصروفات على وجه مفصل وفقاً للأصول المالية.

ومن هذا المنطلق على الجمعية الأجنبية أو الهيئة أن تحتفظ دوماً بهذه السجلات والوثائق بمقرها أي بمراكز إدارتها الرئيسية ليتسنى للغير، أي الجهات الإدارية المختصة الاطلاع عليها، ومن ثم الوقوف على أوضاع الجمعية وأنشطتها، وأيضاً للوقوف على مدى التزامها بما فرضه القانون من التزامات على عاتقها.

- التزام الجمعية أو الهيئة الأجنبية بالخضوع لرقابة ديوان الرقابة الإدارية والمالية الفلسطيني.

وعلى هذا الأساس يجب على جميع الجمعيات الأجنبية القائمة أن تخضع لرقابة الديوان، وتلتزم بالسماح له بممارسة عمله والتفتيش عليها والإطلاع على وثائقها وتقاريرها وحساباتها وغير ذلك من الأمور التي تقتضيها طبيعة عمل واختصاص الديوان.

2.2.5 حقوق الجمعيات الأجنبية:

أما على صعيد الحقوق والمزايا التي يمكن للجمعيات الأجنبية أن تتمتع بها على صعيد الأراضي الفلسطينية، فهنا يمكننا القول بأن هذه الجمعيات تتمتع بذات الحقوق التي أقرها القانون صراحة للجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية، كحق الإعفاء من الضرائب والرسوم، وحق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وحق حصانة مقراتها إلى غير ذلك من الحقوق التي اقرها القانون الفلسطيني للجمعيات والهيئات الأهلية المحلية.

وحسب المادة (9) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لعام (2000م) فإن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية تتمتع بذات المزايا والحقوق التي أقرها القانون الفلسطيني للجمعيات والهيئات الأهلية المحلية، نصه الصريح على ضرورة مراعاة الجمعيات الأجنبية لشروط وإجراءات معينة حال رغبة هذه الجمعيات بالانتفاع ببعض المزايا والحقوق التي أقرها القانون للجمعيات والهيئات الأهلية المحلية، كما هو الحال تحديداً بمتن المادة (9) المتعلقة بتملك الجمعيات للأموال غير المنقولة على صعيد الأراضي الفلسطينية، فنص القانون الصريح على تقييد هذا الحق تحديداً، يعني بداهة إقراره بحق تمتع الجمعيات الأجنبية بكل الحقوق والمزايا الممنوحة للجمعيات المحلية وهي (أمان، 2010م):

أ. حق تلقي المساعدات غير المشروطة من الغير: وتنص المادة (32) من القانون:- "بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها".

ب. حق التوجه للجمهور وجمع التبرعات: نصت المادة (33) من القانون على" للجمعيات والهيئات جمع التبرعات من الجمهور أو من خلال إقامة الحفلات والأسواق الخيري والمباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال لمساعدة الجمعية او الهيئة على تغطية وسد احتياجاتها المالية للأغراض الاجتماعية التي أنشئت من أجلها وذلك بعد إشعار الوزارة المختصة".

ت. حق إقامة المشاريع المدرّة للدخل: نصت المادة 15 من القانون "للجمعيات والهيئات الحق في إقامة الأنشطة، وتأسيس المشاريع المدرة للدخل شريطة أن يستخدم الدخل المتحصل لتغطية أنشطتها لمنفعة الصالح العام.

ث. حق تملك الجمعيات والهيئات الأهلية للأموال المنقولة وغير المنقولة:

تناولت هذا الحق المادة (9) من القانون بنصها على:

1. لأي جمعية أو هيئة أهلية حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة لتحقيق أهدافها.
2. يجوز لأي جمعية أو هيئة أهلية أجنبية تملك الأموال غير المنقولة شريطة الحصول على إذن بذلك من مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير المختص.
3. ولا يجوز لأي جمعية أو هيئة أهلية أجنبية، التصرف بالأموال غير المنقولة إلا بموافقة مجلس الوزراء.

ج. إعفاء الجمعيات والهيئات الأهلية من الضرائب والرسوم الجمركية: نصت على هذا الحق المادة (14) من القانون بقوله "تعفى الجمعيات والهيئات من الضرائب والرسوم الجمركية على الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي، شريطة عدم التصرف بها خلال مدة تقل عن خمس سنوات لأغراض تخالف أهدافها، ما لم تسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة".

ملخص الفصل:

تناول القانون الفلسطيني تعريف الجمعيات الأجنبية بالتفسير والتوضيح الكامل لكل ما يتعلق بها من إجراءات فنية وقانونية، بالإضافة لتعريفها وتحديد صلاحياتها والتزاماتها وحقوقها، بالإضافة لجملة من الضوابط في عملها داخل الأراضي الفلسطينية بما يضمن تحقيق النزاهة والشفافية المطلوبة، لتحقيق الأهداف التي تسعى لها تلك الجمعيات والتي ترتبط بتحقيق الأهداف الوطنية على حد سواء.

الفصل الثالث

ظاهرتا الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور الجمعيات الأجنبية في مكافحتهما

الفصل الثالث

ظاهرتا الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور الجمعيات الأجنبية في مكافحتهما

3.0 مُقَدّمة:

تعد ظاهرتا الفقر والبطالة من أصعب المشاكل التي يُعاني منها العالم بأسره، فرغم التقدم التكنولوجي الذي تشهده البشرية، والمصحوب بارتفاع مستويات الإنتاج الاقتصادي العالمي، إلا أنهما ما زالا يشكلان التحدي الأكبر الذي يواجه العالم.

يعيش اليوم أكثر من ربع سكان العالم في حالة من الفقر الشديد، وتختلف شدة الفقر ونوعيته من مجتمع لآخر، وذلك حسب الموارد التي يمتلكها ذلك المجتمع وقدرته على إدارة موارده وتوجيهها، فالفقر ليس نقصاً في الدخل وحسب، بل هو تهميش لطبقة كبيرة من المجتمع وحرمانها حقها في الحياة الكريمة وحقها في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وعلى صعيد البطالة تعد ملازماً أبدياً لحالة الفقر حيث ينظر إليها البعض أنَّها السبب الرئيس لوقوع الفقر.

حالة الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لها منظور آخر، فقد كان الاحتلال الإسرائيلي ولا يزال السبب المباشر في إحداث الفقر، بالإضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة مروراً بانتفاضتيْن وثلاث حروب وصولاً إلى الحالة الصعبة التي يعيشها قطاع غزة، وفي هذا الفصل سنتطرّق بشكل أكبر إلى ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدليهما.

المبحث الأول

ظاهرة الفقر في قطاع غزة

3.1.1 مفهوم الفقر وأنواعه:

هناك أوجه مختلفة ومتعددة لتعريف الفقر لكن أبرزها هو تعريف البنك الدولي على أنه عدم المقدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة، وينقسم الفقر حسب طريقة تحديد تكلفة الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان مثل: الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم، والتنقل، ويعرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء (Debraj Ray, 1998).

وينقسم الفقر إلى ثلاثة أنواع، وهي:

- الفقر المطلق، هو عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الحاجات الأساسية التي يستطيع من خلالها الفرد أو الأسرة العيش حياة كريمة ومستقرة في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة.

ويتم تحديد خط الفقر المطلق باحتساب إجمالي تكلفة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا سواء للفرد أو للأسرة.

- الفقر النسبي، يشير إلى أنَّه انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من أفقر 10 % أو 20 % في المجتمع، فقد يكون الفرد غير فقير بالمعنى المطلق وفقير بالمعنى النسبي (عطية، 2000م).

أما نسبة الفقر فإنها تعرف على أنَّها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، حيث يتم تقدير حجم الفقراء في المجتمع سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

- الفقر المدقع، وهو حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب الصحية ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم.

ويتم تحديد خط الفقر المدقع باحتساب تكلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو للأسرة وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011م).

3.1.2 أسباب الفقر، الآثار الناجمة عنه، كيفية العلاج:

أولاً/ أسباب الفقر في فلسطين

هناك العديد من العوامل المسببة للفقر منها عوامل ديموغرافية، عوامل اقتصادية وعوامل إدارية وتنظيمية، أما ما يخص الواقع الفلسطيني فلعل من أبرز العوامل المسببة للفقر هو الاحتلال الصهيوني والذي نتج عنه مشاكل عديدة في الاقتصاد الفلسطيني أدت لوجود تبعية شديدة للاقتصاد الصهيوني من حيث تشغيل العمالة الفلسطينية والمعاملات التجارية، وفي التزود بالطاقة، فحركة السلع والأفراد داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ومنها إلى الخارج والعكس، مازالت تتم وفق شروط وقيود صهيونية، كما أن قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على وضع سياسة اقتصادية تنموية مستقلة هي قدرة محدودة بحكم الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والكيان الصهيوني.

ثانياً/ الآثار الناجمة عن الفقر:

يعد الفقر هو أكثر الآفات الاجتماعية حدة من حيث آثاره الضارة وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن الإشارة إلى أنَّ أبرز الآثار الناجمة عنه هو تفشي الأمراض الاجتماعية ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. الجريمة.
2. التسول والتشرد.
3. الانحراف الأخلاقي.
4. التفكك الأسري.

ثالثاً/ كيفية العلاج:

في إطار التعامل مع هذه الظاهرة لابد من تبني آليات لعلاجه أو التقليل منه، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. اختيار استراتيجية اقتصادية اجتماعية مناسب: يتم عبر بناء استراتيجيات نمو للفقراء، وتبني سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلاً عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار من خلال وجود سياسة أجور عادلة.

2. تبني سياسة توسعية في مجال الاستثمار العام وتعبئة الموارد المحلية: يستند إلى أنه قادر على مزاحمة تدفق الاستثمار الخاص، حينما يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى القناعة بدعم النمو والفقراء.

3. إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية: يتم ذلك بالعمل على خلق فرص عمل جديدة باستمرار، حيث لامناص من دعم قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعة والتجارة والبناء والتشييد وخلق فرص عمل واسعة للتقليل من حدة الفقر (بلول، 2009م).

3.1.3 ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية "قطاع غزة":

ترجع جذور الفقر في فلسطين إلى المعاناة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من تهجير وتشريد واحتلال عسكري واستيطان على حساب أصحاب الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948م ، فقد منع الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل، ثم جاء احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 1967م حيث سيطرت إسرائيل بذلك على أراضي فلسطين بكاملها، مما أدى إلى نتائج عدة كان من أهمها على هذا الصعيد: ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتوظيفه لخدمته، فقد تحولت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة، وسوق مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، إضافة إلى الإجراءات العديدة الهادفة إلى عدم خلق قاعدة إنتاجية فلسطينية تكون نواة لاقتصاد فلسطيني قوى، مما ترك أثره على مجمل النواحي المعيشية للفلسطينيين (ماس، 2007م).

وكذلك اندلاع الانتفاضة الأولى في العام1987م وما رافقها من التضييق على الفلسطينيين واتساع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني، حيث فرضت نظام التصاريح على العمال الفلسطينيين منذ ذلك الوقت الأمر الذي أدى إلى تقييد حركتهم وهذا أدى إلى التحاق العديد من العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل وما صاحبه من ارتفاع وتيرة الفقر في المجتمع الفلسطيني.

وبعد ذلك حرب الخليج في العام1991م وما صاحبها من فقدان عدد كبير من الفلسطينيين الى عملهم وبالتالي ارتفاع حدة الفقر.

كما ازداد الفقر في الأراضي الفلسطينية في الفترة الأخيرة إلى عدد من العوامل والتي رافقت الحصار الإسرائيلي الذي فرضته الآلة العسكرية الإسرائيلية إبان انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أواخر أيلول من العام2000م أهمها عمليات القتل والدمار وتجريف الأراضي

واقتلاع الأشجار، وكذلك ما حدث من اغلاقات وتحويل المدن الفلسطينية إلى كنتونات وسجون كبيرة بالإضافة إلى عزل القرى الفلسطينية عن بعضها البعض من قبل القوات الإسرائيلية حيث يوجد ما يقارب 5000 حاجز جديد في الضفة الغربية منذ ست سنوات.

فما حدث من توقف عجلة الاقتصاد الفلسطيني بشكل شبه كامل، وأضحى الاقتصاد الفلسطيني مشلولاً مشوه المعالم، حيث حرم أكثر من 120 ألف عامل فلسطيني من الوصول إلى عملهم داخل إسرائيل، بالإضافة إلى تعطل آلاف الفلسطينين من العمل داخل الأراضي الفلسطينية بسبب ما ألحقه الاحتلال من أضرار على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ناهيك عن التدمير الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية في البينة التحتية، ومصادرة 250 ألف دونم زراعي للجدار العنصري الذي شرعت به اسرائيل مؤخراً، وتجريف 80 ألف دونم زراعي حيث تضرر بذلك حوالي 16500 مزارع .واقتلاع ما يقارب 1.35 مليون شجرة، وتدمير 70 ألف بيت سواء تدميراً جزئياً أم كلياً، بالإضافة إلى نصف مليون جريح، وما يقارب 4500 شهيد . فقد بلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني بما يقارب 16.5 مليار دولار بين خسائر مباشرة وغير مباشرة (بكدار، 2008م).

كذلك ما حدث بعد الانتخابات الفلسطينية وتشكيل حماس للحكومة العاشرة وما رافقها من موقف الدول المانحة من توقف في المنح والمساعدات وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد حدة المعاناة .كل تلك العوامل أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع وتيرتها، لكي تصل معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية، ناهيك عن ثلاث حروب صهيونية خلال أقل من ستة أعوام تسببت في زيادة نسبة الفقر على صعيد قطاع غزة بشكل خاص.

بناء على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2015م في فلسطين حوالي 4.68 مليون نسمة، منهم 2.38 مليون ذكر و2.30 مليون أنثى. في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي 2.86 مليون نسمة، منهم 1.45 مليون ذكر و1.41 مليون أنثى، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.82 مليون نسمة، منهم 925 ألف ذكر 895 ألف أنثى. كما بلغت نسبة السكان الحضر بناء على هذه التقديرات منتصف عام 2015 حوالي 73.9%، ونسبة السكان المقيمين في الريف 16.7%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.4.% (أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2015م).

ووفقاً للمفهوم الوطني للفقر والذي يستند إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997م، ويضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمسة أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، هذا وقد تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر، فقد قدر معدل الفقر بين السكان وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام2011م ، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة، كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة، هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ 2,293 شيكل إسرائيلي، وخط الفقر المدقع قد بلغ 1,832 شيكل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014م).

وتتم عملية تقدير خط الفقر بناء على الحاجة اليومية لجسم الإنسان من الطاقة، أو السعرات الحرارية والتي تمكنه من ممارسة حياته الطبيعية، وأداء واجباته اليومية، ومن ثَم يتم تحويل هذه الطاقة إلى عدد من سلات الطعام تشمل الوجبات اليومية الرئيسة، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار، والأنماط الاستهلاكية المختلفة من بلد لآخر، ومن فئة اجتماعية لأخرى ضمن البلد الواحد، وقد تضاف حاجات أخرى، مثل الحاجة إلى السكن، والملبس، وأجور النقل، وبالتالي فان القيمة النقدية لكل هذه الحاجات تعد الخط الذي يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء (الفارس، 2001م).

ومهما اختلفت الآراء وتنوعت حول مفهوم الفقر إلا أن الحاجات الأساسية ومستوى المعيشة تبقى قواسم مشتركة بين هذه الآراء والمفاهيم، وتبقى عملية قياس الفقر وصياغة سياسات لمكافحته تختلف حسب مفهومه ونوعه (خفاجة، 2012م).

جدول (3.1): نسبة الفقر والفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة "2008-2012م"

المنطقة	2008م		2009م		2010م		2011م		2012م	
	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع
الضفة الغربية	16.1	7.8	16.2	8.0	18.3	8.8	20.2	9.7	20	8.2
قطاع غزة	43.0	26.3	33.7	19.9	38.0	23.0	49.9	31.9	30	26
فلسطين	26.0	14.7	22.6	12.3	25.7	14.1	31.5	18.2	30	19

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بالنظر إلى الجدول رقم (3.1) سنلاحظ أن نسبتي الفقر والفقر المدقع تذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً بنسب ليست كبيرة، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحداث السياسية التي تعيشها

الأراضي الفلسطيني خصوصاً وأنَّ فترة عمل الدراسة وقعت ثلاث حروب صهيونية على قطاع غزة، مما أثر بشكل سلبي كبير على الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي الأثر السلبي ارتبط بمستوى المعيشة، وقد حاول الباحث الحصول على بيانات أكثر حداثة لكن لم يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أي مسوحات لمستويات المعيشة بعد عام 2012م، وما يصدر عن باقي المؤسسات من أرقام حول نسب الفقر لا يُمكن الاعتماد عليها بنفس درجة الاعتماد على البيانات الصادرة عن مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

المبحث الثاني
ظاهرة البطالة في قطاع غزة

3.2.1 مفهوم البطالة وأنواعها.

تعددت المفاهيم حول البطالة والقوى العاملة وفقاً للنظريات الاقتصادية العديدة، والتعريف الأكثر وضوحاً للبطالة يشير إلى عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه، فمن المعلوم أنَّ كل مجتمع به القوى العاملة وهو عادة الأشخاص القادرون على العمل مابين سن الخامسة عشرة والخامسة والستين من العمر، فإذا وجد من بين هؤلاء من لا يعمل فإنّ ذلك يعد نوعاً من أنواع البطالة.

وبالنظر إلى تعريفات أخرى يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أ. هي عدم توفر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه (الرماني، 1999م، ص11).

ب. الحالة التي يكون فيها المرء قادر على العمل وراغب فيه، ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين (الشمري، 2005م، ص5).

ج. وحسب ما يعرفه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فهي عبارة عن جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل، ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل: مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

أنواع البطالة:

وفيما يتعلق بأنواع البطالة، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. البطالة الاختلالية: تحدث عندما لا يجد العمال ما يناسبهم من أعمال سواءً بسبب نوع حرفهم فلابد لهم من الانتقال إلى حرفة أخرى، وهذا يحتاج إلى إعادة التدريب .وقد يؤدي هذا النوع من البطالة إلى الحاجة إلى الانتقال الجغرافي من أجل الحفاظ على الحرفة أو المهنة.
2. البطالة الهيكلية: تحدث مثلاً عند تدهور مهنة ما فلا يبقى عليها طلب ولا على ما تنتجه.
3. البطالة الإقليمية: تحدث هي نتيجة لفقد مقومات الإنتاج في ذلك الإقليم أو لتزاحم العمالة فيه ونحو ذلك.

4. البطالة الدورية: تحدث بسبب حدوث ما يسمى بالدورات الاقتصادية أو التجارية، وهي فترات ازدهار يعقبها فترات ركود وكساد وتظهر بوضوح في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، لأن في صلب ذلك النظام ما يقود إلى هذه التقلبات بشكل دائم (البيان، 1996م، ص16).
5. البطالة المتبقية: تحدث عند عدم التوظيف للعمال بشكل دائم أو ثابت أو عند عدم القدرة على التلاؤم مع التقنية المستخدمة.
6. البطالة الموسمية: ترتبط بمواسم انتهاء الزراعة أو الدراسة ونحو ذلك (الرماني، 1999م، ص12).
7. البطالة الطبيعية: يحدث من قبل من يصنف ضمن القوى العاملة، لكن من الطبيعي أن لا يقدم أعمالاً تدخل السوق مثل عمل المرأة كربة بيت، وهذا لا علاقة له بأهمية ما تقدمه المرأة من أعمال، وإنما لعدم وجود قيمة سوقية له، وإن كان في غاية الأهمية عندما تتفرغ لإنتاج الأولاد الصالحين.
8. البطالة الاختيارية: تختار بعض القوى العاملة أن تبقى بدون أعمال .وقد تحدث نتيجة لارتفاع إعانات البطالة، وقربها من مستوى الأجور الحقيقية في المجتمع .وهذه خطرة وقد عالجها الإسلام بالتحذير والتخويف من سؤال الناس وهو قادر على التكسب وما إلى ذلك (عبدالعال: 1994م، ص116).
9. البطالة المقنعة: تكون على شكل انخفاض كبير في الإنتاجية عن ما هو متوقع من العامل مقارنة بمثله.
10. بطالة الفقر: تحدث عند نقص رأس المال اللازم للإنتاج أو الأدوات أو كنتيجة لسوء إدارة الموارد والعمال .وهذا النوع من البطالة عادة يصيب أقوام لم يسبق لهم العمل من قبل بل منذ أن انضموا إلى القوى العاملة من بعد تدريب أو تعليم أو منذ أن ابتدأوا البحث عن العمل، وهم لم يجدوا أي عمل على الإطلاق (مكحول، 2000م).

3.2.2 أسباب البطالة، الآثار الناجمة عنها، كيفية العلاج.

أولاً/ أسباب البطالة:

تعد مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية من أكبر المشكلات التي تواجه الشعب الفلسطيني بسبب الممارسات التعسفية الإسرائيلية ضده، حيث الإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، والأطواق الأمنية لفترات مختلفة وإقامة المئات من الحواجز العسكرية على مداخل المدن والقرى الفلسطينية، الأمر الذي يحول دون تنقل المواطنين الفلسطينيين بين مدنهم وقراهم، ويمكننا إجمال أسباب ازدياد البطالة في فلسطين إلى الأسباب التالية:

1. الاحتلال الإسرائيلي وسياسة طرد العمال من عملهم الذي كانوا يعملون به في الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام 1948م، إضافةً للحروب الصهيونية الثلاثة التي وقعت على قطاع غزة.
2. اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
3. سياسة التوظيف المتبعة (الحلفي، 1996م، ص119).
4. عجز سوق العمل عن استيعاب المتخرجين.
5. إنشاء العديد من الجامعات والمعاهد التي تقدم تخصصات إما متكررة أو لا يحتاج لها سوق العمل.
6. قصور المعلومات عن سوق العمل (الزواوي، 2004م، ص16).
7. عدم الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة (سوء الإدارة)
8. نظرة القصور التي ينظر إليها المجتمع لأصحاب الأعمال الحرفية، والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية.
9. غياب روح التكافل الاجتماعي، أي الافتقار لروح التواد والتراحم والتعاطف التي دعا إليها الإسلام أي أن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني لا يشغل بال رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال (رجب: 2003م، ص1113).
10. تراجع مشاريع البنى التحتية و المشاريع الصناعية من قبل الدول المانحة.

ثانياً/ الآثار الناجمة عن البطالة:

البطالة تعني ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال، وهذا يعني أنه إهدار للموارد، وتجدر الملاحظة إلى أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى في

أنه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه فإنه لن يستخدم أبداً، ومن ثم هذا بدوره يؤثر سلبياً على عنصر الإنتاج (صالح: 1992م، ص78).

للبطالة أثر سلبي على عنصر الاستهلاك والصادرات والواردات، ومن تم ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ما سبق هناك الاضطرابات الأسرية التي تحدث بسبب البطالة، حيث تكثر الجريمة في أوساط الشباب العاطل عن العمل، كالقتل والسرقة وغيرها، بالإضافة إلى معاناة هؤلاء الشباب من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، وتفيد الإحصاءات العلمية إلى أن للبطالة أثر سلبي على الصحة النفسية، كما لها أثارها السلبية على الصحة الجسدية. فكثير من العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات، والشعور بالفشل، وسيطرة الملل عليهم، واليقظة العقلية والجسمية منخفضة. بالإضافة لهذه الآثار هناك مشكلة سببها الرئيس هو البطالة وهي مشكلة هجرة الشباب وترك الأهل والوطن للبحث عن لقمة العيش خارج أرض الوطن.

ومن الممكن القول أن البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريباً بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل. مما يترتب عليه إضاعة الشاب لنصف عمره دون استثمار أمثل لوقته وجهده. (عبد ربه: 1988م، ص99).

ثالثاً/ كيفية علاج البطالة:

بالنظر إلى معضلة البطالة كان لابد من معالجتها أو على الأقل التقليل من آثارها السلبية، وفيما يلي بعض الآليات التي تساهم في التقليل من البطالة:

1. العمل على إيجاد آلية لتحقيق استقرار الوضع السياسي في فلسطين قدر الإمكان لما له من دور كبير في الحد من انتشار البطالة.
2. ضرورة إعادة النظر مستقبلاً في المشاريع الممولة من الدول المانحة بحيث تكون مشاريع ذات طابع صناعي بما يضمن وجود فرص عمل دائمة بها.
3. اسهام القطاع الخاص بخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، إضافةً إلى المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة إغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".
4. الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة في المجتمع الفلسطيني.
5. تنمية روح المبادرة والريادة لدى العاطلين عن العمل من الشباب.

6. موافقة وملائمة فلسفة التعليم العالي في الجامعات والمعاهد الفلسطينية مع سوق العمل.

7. قيام رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بمسئولياتهم تجاه المجتمع الفلسطيني.

8. التشجيع على الادخار وتحويل هذه المدخرات إلى الاستثمارات.

3.2.3 السياق التاريخي للبطالة في الأراضي الفلسطينية "قطاع غزة".

تعد مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية من أكبر المشكلات التي تواجه الشعب الفلسطيني بسبب الممارسات التعسفية الإسرائيلية ضده، حيث الإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، والأطواق الأمنية لفترات مختلفة وإقامة المئات من الحواجز العسكرية على مداخل المدن والقرى الفلسطينية، الأمر الذي يحول دون تنقل المواطنين الفلسطينيين بين مدنهم وقراهم

تعاني فلسطين من مشكلة البطالة بشكل يختلف عن باقي دول العالم، وذلك لوجود الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1948م واستيلائه على باقي أرض فلسطين في العام 1967م، وما يتبع ذلك من سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية لفلسطين وعلى الحدود وحركة الصادرات والواردات في البلد، خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إنها لم تتجاوز قبل قدوم السلطة الوطنية 5% من مجموع القوى العاملة في فلسطين، ولكن بعد قدوم السلطة الوطنية في العام 1994م وإتباع إسرائيل لسياسة الإغلاق الشامل فقد كثير من العمال الفلسطينيين أماكن عملهم في الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام 1948م حيث تتجاوز في حالة الإغلاق الشامل 50% (الميزان، 2002م ص19).

فبعد أن تعرض الشعب لتهجير وتشريد واحتلال عسكري واستيطان على حساب أصحاب الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948م ، فقد منع الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل، ثم جاء احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام1967م حيث سيطرت إسرائيل بذلك على أراضي فلسطين بكاملها، مما أدى إلى آثار عكسية على الاقتصاد الفلسطيني وأبرزها ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة (ماس، 2007م).

وبالنظر إلى نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة يتضح أنها آخذة بالارتفاع، وبما أن المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الإسلامية التي يجب ألا يكون فيها فرد واحد عاطل عن العمل، إلا أننا نلاحظ انتشار البطالة فيها لعدة أسباب منها سوء التنظيم والإدارة والجشع والأنانية والاستغلال (أبو ليله، 2005م، ص110).

3.2.4 معالم البطالة في الأراضي الفلسطينية "قطاع غزة".

انعكست الحالة الاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية على معدلات البطالة للفترة (1995-2015)، حيث شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

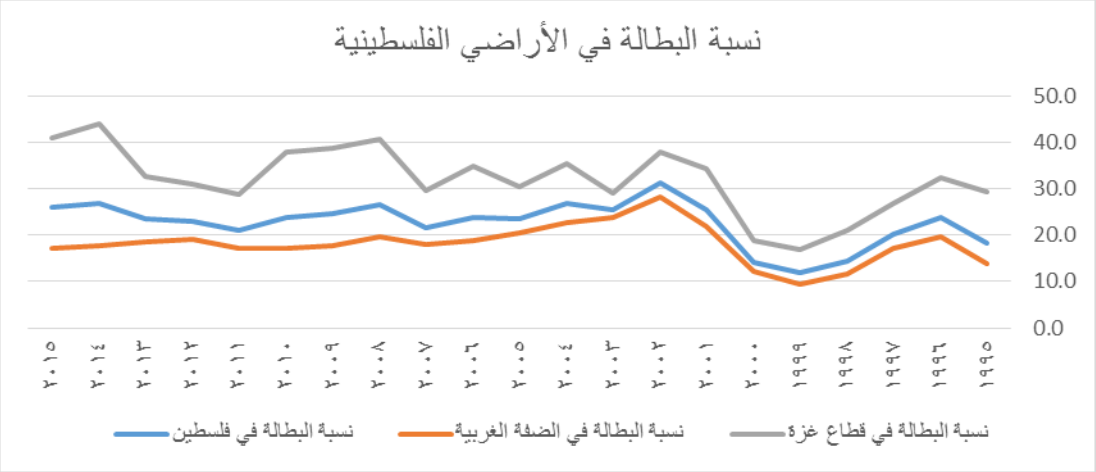

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمسح القوى العاملة الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة (1995-2015م)

شكل (3.1) نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2015)

كما هو موضح في الشكل السابق نلاحظ بشكل عام أن معدلات البطالة في الضفة الغربية أقل منها في قطاع غزة ويعود ذلك لسياسات الاحتلال التي فرضت حصار خانق على قطاع غزة بعيد عام 2006م أدت لارتفاع البطالة في قطاع غزة بشكل ملحوظ بينما لم يكن نفس الحال في الضفة الغربية، وقد كانت أقل معدلات بطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام في الأعوام 1998-1999م وذلك يعود لوجود استقرار سياسي في تلك الفترة، بعدها ارتفعت معدلات البطالة بشكل واضح بالتزامن مع الانتفاضة والتي أطلق الاحتلال خلالها جملة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على الشعب الفلسطيني كان من أثرها ارتفاع معدلات البطالة في شطريْ الوطن، ثم عادت معدلات البطالة للانخفاض بشكل حثيث في الأراضي الفلسطينية ما بعد عام 2003م وصولاً للعام 2006م الذي شهد توتراً سياسياً في قطاع غزة انتهى بحدوث انقسام فلسطيني تم على إثره فرض جملة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية على قطاع غزة أدت لارتفاع معدلات البطالة بوتيرة متزايدة بينما استمرت معدلات البطالة في الضفة الغربية بالهبوط، بعد عام 2011م حدث انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة في قطاع غزة بعد الأحداث السياسية في مصر ثم عادت معدلات البطالة للارتفاع ثانية نتيجة للوضع

السياسي في مصر للفترة ما بعد عام 2013م، وعليه سنجد أن الوضع السياسي العام انعكس على الحالة الاقتصادية الفلسطينية ممثلة بمعدلات البطالة ارتفاعاً وانخفاضاً.

ملخص الفصل:

عانت الأراضي الفلسطينية بشطريها الضفة الغربية وقطاع غزة من معدلات فقر وبطالة مرتفعة تبعاً للحالة السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني والتي تنعكس على الاقتصاد المحلي بالتبعية، وتعود الكثير من الأسباب وراء ارتفاع معدلات الفقر أو البطالة على حد سواء بسبب سياسات الاحتلال التي أدت لإضعاف الاقتصاد المحلي عبر سنوات الاحتلال، وعليه فإن استهداف معدلات الفقر والبطالة لابد وأن يتم في بيئة مشجعة على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وفعالة بعيداً عن المعيقات الأخرى.

الفصل الرابع

واقع التمويل الأجنبي في قطاع غزة

الفصل الرابع

واقع التمويل الأجنبي في قطاع غزة

4.0 مقدمة:

تؤدي الجمعيات غير الحكومية خاصةً الأجنبية منها دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي الفلسطيني بشكلٍ عام، وفي قطاع غزة بشكلٍ خاص نظراً لظروف وخصوصية الحياة في قطاع غزة لاسيما في اعقاب الحصار الإسرائيلي المشدد والحروب المتكررة، بالإضافة إلى الانقسام الداخلي وما ترتب عليه من وقائع وظروف معيشية.

ولعل الجمعيات الأجنبية تمتاز بثقل تمويلي أكبر من المؤسسات الأهلية المحلية نظراً لأنها تتعامل مع المانح مباشرة، وربما تمول هي بنفسها نشاطات اقتصادية واجتماعية تقوم بها مؤسسات أهلية محلية، الأمر الذي يبرز مدى أهمية تحليل واقع الجمعيات الأجنبية والدور التمويلي لها في قطاع غزة تحديداً.

في ضوء هدف الدراسة الأساسي الذي يركز على الدور التمويلي للجمعيات الأجنبية في قطاع غزة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إلقاء الضوء على حجم التمويل واتجاهاته المقدم من الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة، والتركيز بدرجة أساسية على المؤشرات الوصفية لهذا التمويل من حيث حجمه وطبيعته وجنسية الجمعية وغيرها من المؤشرات المهمة التي تبرز بوضوح طبيعة الدور التمويلي لهذه الجمعيات، ومدى كفاءته ونجاحه في تحقيق الاهداف المتوقعة منه.

4.1 منهجية الدراسة

بسبب اتصاف هذا البحث بأنه استكشافي فقد تم الاكتفاء بالتحليل الوصفي من مختلف جوانبه، نظراً لتعذر إجراء التحليل القياسي لعدم توفر سلسلة زمنية كافية للبيانات المالية للجمعيات الاجنبية التي تمكن الباحث من إجراء تحليل انحدار. إذ أن البيانات المالية للجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة غير متاحة وغير منشورة أيضاً. وقد تم جمع البيانات الخام لعينة مكونة من 42 جمعية اجنبية من أصل 82 جمعية أجنبية في قطاع غزة من خلال الحصول عليها من وزارة الداخلية باعتبارها جهة الإشراف والرقابة على هذه الجمعيات. وتعد الجمعيات المشمولة بالدراسة والتحليل الأكثر نشاطاً وفاعلية على مستوى الجمعيات الأجنبية.

وقد اقتصر التحليل على أحدث بيانات مالية متوفرة للجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة وهي للعام 2015م، باعتباره العام الوحيد الذي توافرت عنه بيانات مفصلة تخدم هدف الدراسة الأساسي في تحليل واقع التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية واتجاهاته، ومدى اتساقه مع الأولويات المحلية، أما السنوات الاخرى فتتصف بنقص البيانات، وعدم دقتها، وعدم توافر إفصاح كافٍ لها. علماً بان العام 2015م شهد تطوراً نوعياً في نشاط الجمعيات الأجنبية مقارنة مع الأعوام السابقة مما يجعله فترة جديرة بالدراسة والتحليل.

من أجل تحليل دقيق ومفصل من مختلف الجوانب لواقع التمويل المقدم من الجمعيات الاجنبية العاملة في قطاع غزة، فقد تم إجراء التحليل على ثلاثة مستويات كما يلي:

المستوى الأول: تحليل حجم وطبيعة التمويل المقدم من مختلف الجمعيات الأجنبية بشكلٍ عام حسب الأنشطة المستهدفة.

المستوى الثاني: تحليل حجم وطبيعة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية بحسب الدولة التي تتبع لها هذه الجمعيات.

المستوى الثالث: تحليل حجم وطبيعة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية بحسب التقاطع بين الدولة والنشاط المحلي الذي تم تمويله.

4.2 تحليل حجم وطبيعة التمويل المقدم من مختلف الجمعيات الأجنبية حسب الأنشطة المستهدفة.

تنوعت اهتمامات الجمعيات الأجنبية بحسب الأولويات التي حددتها لنفسها. وقد ظهرت الأولويات على صورة خارطة تمويلية تشمل ستة أنواع من الانشطة وهي:

1- أنشطة لتوفير فرص عمل
2- أنشطة الطوارئ
3- أنشطة صحية
4- أنشطة تعليمية
5- أنشطة لمحاربة الفقر
6- أنشطة متعلقة بالطفولة.

ويتفاوت الاهتمام بهذه الأنشطة حسب الظروف السائدة في قطاع غزة، كما أن هذا التصنيف ليس على إطلاقه حيث نجد تداخلاً بين أكثر من نشاط في عملية واحدة. والجدول رقم (4.1) يوضح مصفوفة التمويل الأجنبي المقدم من الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة موزع حسب الأنشطة المستهدفة، حيث يعكس الجدول أيضاً التداخل بين الأنشطة بحسب طبيعة المشاريع التي كانت تنفذ، حيث تم فرز المشاريع التي تنتمي لكل نوع من أنواع الانشطة المذكورة ودمجها في الجدول معاً، بالإضافة الى فرز المشاريع ذات الابعاد المشتركة والتي تتقاطع مع أكثر من نشاط ودمجها معاً.

جدول (4.1): مصفوفة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية حسب الأنشطة المستهدفة نسبة مئوية

الأنشطة	تشغيل	طوارئ	صحة	تعليم	فقر	طفولة	المجموع
تشغيل	11.28	2.47	0.07	0	0.78	0	**14.6**
طوارئ	2.47	0.28	0.69	0.25	2.73	0.01	**6.43**
صحة	0.07	0.69	8.34	0	0	1.46	**10.56**
تعليم	0	0.25	0	39.2	0	1.17	**40.62**
فقر	0.78	2.73	0	0	16.89	1.26	**21.66**
طفولة	0	0.01	1.46	1.17	1.26	2.23	**6.13**
المجموع	**14.6**	**6.43**	**10.56**	**40.62**	**21.66**	**6.13**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات الخام التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية.

يظهر الجدول النقاط التالية:

1. الأنشطة التعليمية:

لأغراض تحليل حجم ونسبة التمويل التي حازت عليها الأنشطة التعليمية فقد تم تقسيمها إلى عدة فئات فرعية كما يلي:

- أنشطة التعليم الخالصة، مثل الإنفاق على زيادة الخدمات التعليمية سواء كماً أم كيفاً في المؤسسات القائمة، أو إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة.
- أنشطة التعليم المتداخلة مع الطفولة والتي تعنى بتقديم رعاية مكثفة أو مخصصة لفئة الطفولة أكثر من غيرها من الفئات العمرية.

- أنشطة التعليم المتداخلة مع الطوارئ والتي تعنى بتقديم الخدمات الإغاثية للقطاع التعليمي في وقت الأزمات أو ما بعدها.

احتل الإنفاق على التعليم المرتبة الأولى في التمويل الأجنبي المقدم من المؤسسات الأجنبية بواقع 40.62% من إجمالي التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية في العام 2015م. وهي نسبة مرتفعة وتعكس اهتماماً ملحوظاً من قبل المانحين الأجانب. ومن المتوقع أن ينعكس هذا الإنفاق إيجاباً على مؤشر الجودة التعليمية لكن من متابعة واقع التعليم نجد أن هذا الإنفاق التطويري هو لتغطية العجز الكبير في المرافق التعليمية حيث أن عدد المدارس المتوفرة لا تلبي حاجة قطاع غزة حيث بلغ إجمالي المدارس العاملة في قطاع غزة 712 مدرسة للعام 2015/2014م بينما بلغ إجمالي عدد الطلاب لنفس العام 486897 طالب بمعدل 683 طالب لكل مدرسة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التعليم للعام 2015/2014م). جدير بالذكر أن معظم التمويل المقدم هنا هو للأنشطة التعليمة الخالصة التي لا تتقاطع مع غيرها من الانشطة نظراً لطبيعتها وأهدافها بنسبة 39.2%، في حين استحوذت أنشطة التعليم المتداخلة مع الطفولة بواقع 1.17% من إجمالي الإنفاق.

2. أنشطة محاربة الفقر:

يعد الانفاق على مكافحة الفقر من الأولويات الأساسية –خاصة بعد تزايد نسب الفقر بسبب الحصار وعدوان الاحتلال عام 2014م وما سبقها من اعتداءات–التي تضعها المؤسسات والجمعيات الأجنبية المانحة في اعتبارها عند توجيه وتخطيط التمويل المقدم منها لمختلف المجتمعات المستهدفة من قبلها ومن ضمنها فلسطين. نظراً للبعد الإنساني الذي يكتسبه، حيث تركز أنشطة مكافحة الفقر على تقديم مساعدات آنية وسريعة التأثير مقارنةً بغيرها من الأنشطة. إلا أنها تتسم بعدم فعاليتها على المدى الطويل، نظراً لأنها تركز على معالجة الاثار الناجمة عن المعوقات الاساسية المتمثلة في الحصار والانقسام، وعدم القدرة على خلق فرص عمل مستدامة، بالإضافة إلى أن ضمان استمرارية هذه الانشطة مرهون بمدى استمرارية عمل المؤسسة أو الجمعية الأجنبية في قطاع غزة من جانب، ومن جانب آخر بمدى استمرارية المصادر التمويلية لهذه المؤسسة.

ولأغراض تحليل حجم ونسبة التمويل التي حازت عليها أنشطة مكافحة الفقر فقد تم تقسيمها إلى عدة فئات فرعية كما يلي:

- أنشطة الفقر الخالصة، والتي تهدف إلى توفير مساعدات نقدية أو عينية مباشرة للأسر التي تقع تحت خط الفقر، وتتسم المساعدات العينية بأنها تنحصر في المواد الأولية الأساسية، وهذه المساعدات تكون بشكل شبه دوري لكن بدون وجود ضمانات لاستمرارية هذه المساعدات، وبالتالي فهي لا تعد علاجاً ناجعاً وجوهرياً لعلاج مشكلة الفقر الأساسية وخلق القدرة على الاعتماد على الذات.
- أنشطة الفقر التي تتداخل مع استهداف الطفولة، وهي عبارة عن مساعدات نقدية موجهة للأطفال الأيتام تحت بند كفالات الأيتام، وهي الأكثر انتشاراً، يليها تقديم المساعدات النقدية أو العينية للأطفال الذين ينتمون لأسر فقيرة.
- أنشطة الفقر التي تتداخل مع الطوارئ، والتي تُعنى بتقديم الإعانات اللازمة لمحاربة الفقر في الأزمات أو لحين انتهاء آثارها.

وقد احتل الإنفاق على أنشطة مكافحة الفقر على المرتبة الثانية بعد التعليم في التمويل الأجنبي المقدم من الجمعيات الأجنبية بواقع 21.66% من إجمالي التمويل الأجنبي في العام 2015م. وهي نسبة مرتفعة وتعكس اهتماماً ملحوظاً من قبل المانحين الأجانب بخفض الفقر. وقد استحوذت أنشطة الفقر الخالصة على ما نسبته 16.89% من إجمالي التمويل الأجنبي، في حين كان هناك تداخل بين أنشطة مكافحة الفقر مع فئات أخرى أبرزها أنشطة محاربة الفقر المتداخلة مع أنشطة الطوارئ بنسبة 2.73%، ثم أنشطة الفقر المتداخلة مع أنشطة الطفولة بنسبة 1.26%، ثم أنشطة الفقر المتداخلة مع التشغيل بنسبة 0.78%.

3. الأنشطة التي استهدفت خلص فرص عمل وتشغيل:

لأغراض تحليل حجم ونسبة التمويل التي حازت عليها الأنشطة الهادفة إلى خلق فرص تشغيلية وخفض البطالة فقد تم تقسيمها إلى عدة فئات فرعية كما يلي:

- أنشطة التشغيل التي تركز بشكل مباشر، وتهدف إلى خلق فرص عمل فقط، وخفض مستوى البطالة. ويدخل في هذه الفئة من الأنشطة أيضاً أنشطة التدريب والتعليم المهني التي تؤدي ايجاد عاملين مهرة مؤهلين لخوض سوق العمل المهني بشكل قوي، إلا أن أنشطة التدريب المهني لم تحتل المكانة المهمة في فئة أنشطة التشغيل الخالصة.
- أنشطة التشغيل التي تتقاطع مع أنشطة الفقر، وهي تلك الأنشطة التي تستهدف شريحة الفقراء سواء الذين وقعوا تحت خط الفقر المدقع أو الفقر المطلق، وتهدف هذه الأنشطة الى خفض مستوى الفقر في الأسرة عبر توفير فرصة عمل للقادرين على العمل في تلك الأسرة،

وعادة ما يكون هذا التشغيل غير مجدي تنموياً نظراً لطبيعة تلك الأنشطة مثل تنظيف الشوارع أو الأنشطة الاسمية الأخرى.

- أنشطة التشغيل التي تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة خصوصاً مصابي الحروب والكوارث، وهذه الأنشطة تكون عبر تدريب وتأهيل هذه الشريحة تمهيداً لإعادة دمجها ثانية في المجتمع، وهذه الأنشطة تركز على البعد النفسي الذي قد ينشأ بسبب انعزال هذه الشريحة عن المجتمع.
- أنشطة التشغيل التي تتداخل مع أنشطة الطوارئ، وهذه الفئة تشابه فئة التشغيل التي تتداخل مع أنشطة محاربة الفقر، لكنها تختلف عنها في أنها غير دائمة وإنما حسب تعرض المنطقة للأزمات والكوارث والاعتداءات الإسرائيلية، وهذه الأنشطة أيضاً لا تتميز ببعد تنموي إنما تكون فقط لخلق مصدر دخل آني لسد العجز المتولد عن تعرض الأسرة للاعتداء أو الأزمات.

وحسب الجدول رقم (4.1) فإن أنشطة التشغيل بشكلٍ عام استحوذت على ما نسبته 14.6% من إجمالي التمويل المقدم من قبل الجمعيات الأجنبية على مجمل النشاطات في العام 2015م، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية لحجم التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية. وقد استحوذت أنشطة التشغيل الخالصة على النصيب الأكبر بين الفئات الفرعية لأنشطة التشغيل بواقع 11.3%، وتعد هذه النسب متدنية نسبياً، باعتبار البطالة أحد أبرز المشكلات الاقتصادية الاساسية التي تواجه سكان قطاع غزة، في ضوء ارتفاع معدلات البطالة والتي وصلت إلى 42% في نهاية العام 2015م، وهو من أعلى معدلات البطالة في العالم.

ان التركيز على خلق فرص عمل تتسم بالديمومة يعد أحد أبرز الأهداف التنموية التي يركز عليها المخطط الفلسطيني في مختلف خطط التنمية، نظراً لخطورة البطالة وتأثيراتها الاجتماعية والأمنية وحتى السياسية، من جانبٍ آخر، فإن التركيز على خلق فرص عمل تؤدي إلى خلق مصدر دخل دائم، الأمر الذي يسهم بالتبعية في خفض معدلات الفقر، نظراً لأن طبيعة الفقر المنتشر في قطاع غزة سببه الأساس تعطل الكثيرين عن العمل بسبب الحصار المشدد، وآثار الانقسام الداخلي، وبالتالي فإن تهيئة الظروف الكفيلة بإعادة تشغيل الآلاف من العاطلين عن العمل كفيلة بتراجع واضح وملموس في معدلات الفقر.

جدير بالذكر أن الأنشطة التشغيلية الهادفة إلى خفض الفقر استحوذت على ما نسبته 0.78% فقط من إجمالي التمويل الأجنبي في العام 2015م، وهي نسبة متدنية جداً، ولا تنسجم مع أهمية الآثار النفسية والاجتماعية التي تنعكس على العامل القادر على كسب دخله من جهده وعمله، وبالتالي تحفظ كرامته، وتعزز من دافعيته للعمل، وترفع من إنتاجيته على المدى الطويل، بخلاف الشخص الذي اعتاد على استلام مساعدات متكررة فهي تقضي على دافعيته للعمل، واتكاله على المساعدة. كما أن التركيز على إنفاق مبالغ كبيرة على أنشطة محاربة الفقر وأنشطة الطوارئ فهي ذات أثر آني ولحظي وينتهي مفعولها بمجرد انتهاء صرف المساعدة، وبالتالي الحاجة المستمرة لمصادر تمويلية من أجل ضمان استمرار صرف تلك المساعدات.

من جانبٍ آخر، حازت فئة الأنشطة التشغيلية المتداخلة مع أنشطة الطوارئ على ما نسبته 2.47% من اجمالي التمويل الأجنبي، وهذه الأنشطة ذات هدف مزدوج، حيث تهدف إلى تلبية الاحتياجات الطارئة من خلال خلق فرصة عمل، ولكنها تتسم عادة بعدم الديمومة، باعتبارها فرص عمل مؤقتة تنتهي بانتهاء فترة المشروع الممول. في حين حازت فئة الأنشطة التشغيلية ذات الطابع الصحي على ما نسبته 0.07% فقط من اجمالي التمويل الأجنبي في العام 2015م.

جدير بالذكر أن معظم الاهتمام في جانب التشغيل يتركز في القطاع الزراعي بشكل كبير، في ضوء توافر مقومات العمل في القطاع الزراعي بدرجة أكبر نسبياً مع القطاعات الاخرى لاسيما الصناعة، نظراً لان طبيعة العمل الزراعي تعد أكثر كثافة عمالية من جهة، ومن جهةٍ أخرى إمكانيات تسويق المنتجات الزراعية أكثر سهولة نسبياً مقارنةً بالصناعة. حيث إن سهولة خروج هذه المنتجات وتصديرها من قطاع غزة أكبر من منتجات القطاعات الأخرى، الأمر الذي يساعد على استيعاب القطاع الزراعي لعاملين جدد بدرجة أكبر من غيره من القطاعات.

4. الأنشطة الصحية:

لأغراض تحليل حجم ونسبة التمويل التي حازت عليها الأنشطة الصحية فقد تم تقسيمها إلى عدة فئات فرعية كما يلي:

- أنشطة صحية خالصة، وتهتم بتطوير وتحسين القطاع الطبي في الوضع الطبيعي، إما من خلال تطوير الخدمات والإمكانيات المتوفرة في الوحدات والمراكز والمستشفيات الصحية، أو من خلال بناء وحدات ومستشفيات ومراكز صحية جديدة.
- أنشطة صحية تتداخل مع الدعم النفسي للطفولة، وذلك إما بسبب التعرض للاعتداءات المتكررة من الاحتلال الإسرائيلي، أو بسبب الوضع الاقتصادي الذي انعكس سلباً على الصحة النفسية لفئة الطفولة.
- أنشطة صحية تتداخل مع الطوارئ، وتعنى بتقديم الخدمات الإغاثية للقطاع الصحي في وقت الأزمات أو لحين انتهاء آثارها.

وقد بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الأنشطة الصحية 10.56% من إجمالي التمويل الأجنبي للجمعيات الأجنبية في قطاع غزة في العام 2015م. وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة من حيث الاهمية النسبية لحجم التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية. وقد استحوذ الإنفاق على الأنشطة الصحية الخالصة على ما نسبته 8.34% من نسبة الإنفاق الإجمالي، أما الإنفاق على الأنشطة الصحية ذات الطابع النفسي أو الترفيهي المتداخلة مع أنشطة الطفولة فكانت نسبته 1.46% من إجمالي الإنفاق الكلي.

5. أنشطة الطوارئ:

لأغراض تحليل حجم ونسبة التمويل التي حازت عليها أنشطة الطوارئ (العينية والنقدية) فقد تم تقسيمها الى عدة فئات فرعية كما يلي:

- أنشطة الطوارئ الخالصة والتي تهدف إلى تقديم مساعدات فورية وآنية للمواطنين لمساعدتهم على الخروج من الأزمة التي نتجت بسبب الكوارث أو الاعتداءات الإسرائيلية. وتشمل هذه الأنشطة الطرود الغذائية، ومتطلبات الحياة الضرورية، أو توفير مسكن مؤقت للأسرة التي فقدت المأوى.
- أنشطة الطوارئ ذات الطابع التشغيلي وقد تم تناوله في بند أنشطة التشغيل سابقاً.
- أنشطة الطوارئ ذات الطابع الصحي وهي عبارة عن أنشطة تهدف إلى تقديم المساعدة الصحية للأسر التي تعرضت لاعتداء أو أزمات طارئة، بالإضافة لتقديم خدمات الترميم والبناء والتجهيز للوحدات والمراكز والمستشفيات الصحية التي تضررت جراء الاعتداء عليها من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

- أنشطة الطوارئ ذات الطابع التعليمي، والتي تهدف إلى تقديم المساعدات للمؤسسات التعليمية التي تضررت جراء العدوان من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- أنشطة الطوارئ التي تتداخل مع أنشطة مكافحة الفقر، وتهدف بشكل أساس إلى تقديم المساعدات للأسر الفقيرة، والتي تعرضت في الوقت نفسه للاعتداء من قبل قوات الاحتلال الأمر الذي زاد من حدة سوء الأوضاع التي تعيشها هذه الاسر.
- أنشطة الطوارئ التي تتداخل مع أنشطة الطفولة، والتي تهدف إلى تقديم الرعاية الطارئة واللازمة للأطفال الذين تعرضوا بشكل مباشر أو غير مباشر للعدوان من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم(4.1)، أن أنشطة الطوارئ بمجملها حازت على ما نسبته 6.43% من إجمالي التمويل المقدم من قبل الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة في العام 2015م. وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية لحجم التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية.

وقد بلغت نسبة الإنفاق على أنشطة الطوارئ الخالصة 0.28%، بينما ذهبت النسبة الأكبر إلى أنشطة الطوارئ المتداخلة مع أنشطة الفقر بواقع 2.73%. وهذا يشير إلى الأولوية الكبيرة للتمويل الاجنبي، والمتمثلة في خفض معدلات الفقر أكثر من غيره، ولعل ذلك له أبعاد اجتماعية وأمنية وسياسية، اذ أن مختلف الجهات الدولية لا ترغب في إنحدار الأوضاع المعيشية إلى مستوى الصفر لسكان قطاع غزة، لما لذلك من آثار وأبعاد أمنية مباشرة على الاحتلال الإسرائيلي.

6. الأنشطة المتعلقة بالطفولة:

احتل الإنفاق على الأنشطة المتعلقة بالطفولة المرتبة الأخيرة (السادسة) من حيث الأهمية النسبية لحجم التمويل الأجنبي المنفق على هذه الأنشطة بواقع 6.13% من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم من الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة في العام 2015م. وقد حازت الأنشطة المتعلقة بالطفولة فقط والتي لا تتداخل مع غيرها من الأنشطة على ما نسبته 2.23% من إجمالي التمويل الأجنبي، في حين تداخل الإنفاق على أنشطة الطفولة مع غيرها من الأنشطة خاصة مع الصحة والتعليم والفقر كما سبق ذكره.

4.3 تحليل حجم التمويل المقدم من الجمعيات الاجنبية وطبيعته بحسب الدولة التي تتبع لها.

تتفاوت نسب إسهام الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة، بحسب جنسية الدولة التي تتبع لها هذه الجمعيات، وذلك تبعاً لعدة عوامل منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو إنساني واجتماعي. ولأغراض التحليل فقط تم تقسيم جنسية الدول التي تتبع لها الجمعيات الاجنبية إلى ثلاث فئات أساسية كما يلي:

1. دول عربية.
2. دول إسلامية باستثناء الدول العربية.
3. دول أجنبية (غير عربية، وغير إسلامية).

ويوضح جدول (4.2) إجمالي التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة بحسب التصنيف السابق للدول التي تتبع لها هذه الجمعيات وذلك بحسب البيانات المالية لعام 2015م.

جدول (4.2): حجم ونسبة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية حسب جنسية الدولة لعام 2015م

جنسية الجمعية	إجمالي التمويل مليون الشيكل	نسبة التمويل من الإجمالي
الدول العربية	18.08	2.5%
الدول الإسلامية	4.6	0.6%
الدول الأجنبية	709.66	96.9%
الاجمالي	**732.34**	**100.0%**

المصدر: من إعداد الباحث من واقع البيانات الخام التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية لعام 2015م.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم(4.2) نلاحظ أن حجم ونسبة التمويل الأجنبي المقدم من جمعيات تنتمي لدول أجنبية (غير عربية أو اسلامية) احتلت المرتبة الأولى وبدرجة كبيرة، حيث بلغ حجم التمويل المقدم منها حوالي 709.7 مليون شيكل يمثل ما نسبته 96.9% من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم من مختلف الجمعيات الأجنبية (غير الفلسطينية) في العام 2015م.

وجاء في المرتبة الثانية حجم ونسبة التمويل الأجنبي المقدم من جمعيات تنتمي لدول عربية، حيث بلغ حجم التمويل المقدم منها حوالي 18.1 مليون شيكل يمثل ما نسبته 2.5%

من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم من مختلف الجمعيات الأجنبية (غير الفلسطينية) في العام 2015م. في حين جاء التمويل المقدم من جمعيات تنتمي لدول إسلامية (غير عربية) في المرتبة الثالثة والأخيرة، حيث بلغ حجم التمويل المقدم منها حوالي 4.6 مليون شيكل، يمثل ما نسبته 0.6% من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم في العام 2015م. جدير بالذكر أن الدول الإسلامية هنا تنحصر في كل من تركيا، وماليزيا، وإندونيسيا. إن هذه النسب تعكس مدى ضعف التمويل العربي والإسلامي لقطاع غزة بشكلٍ عام، بالرغم من أن فلسطين دولة عربية إسلامية، أما عن مقدار مساهمة الجمعيات ذات الجنسية العربية فيمكن عرضها في الجدول رقم (4.3).

جدول (4.3): حجم ونسبة التمويل من الجمعيات الأجنبية ذات الجنسية العربية لعام 2015م

جنسية الجمعية	إجمالي التمويل بالشيكل	نسبة التمويل من الإجمالي
البحرين	45000	%0.25
السعودية	3154752	%17.45
سوريا	573679.8	%3.17
الشتات	1260000	%6.97
قطر	116193.6	%0.64
لبنان	10259640	%56.74
مصر	2671160	%14.77
المجموع	18.08 مليون شيكل	100%

المصدر: من إعداد الباحث من واقع البيانات الخام التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية لعام 2015م.

بالنظر بشكل أكثر تفصيلاً في خارطة التمويل العربية كما هو موضح في جدول رقم(4.3) سنلاحظ تقدم الجمعيات ذات الجنسية اللبنانية على ما سواها في تقديم التمويل للأنشطة المحلية في قطاع غزة بواقع 56.74% من إجمالي التمويل المقدم من الجمعيات العربية، وسيتم تفسير هذا الارتفاع لاحقاً عند التعرض لتقاطع الأنشطة مع جنسيات الجمعيات الأجنبية، أما الجمعيات من دولة السعودية فقد جاءت في المرتبة الثانية بما نسبته 17.45% من إجمالي التمويل المقدم من الجمعيات العربية وهذه النسبة ربما كان يجب أن تكون أكبر بسبب مكانة السعودية عربياً وإسلامياً، جاء في المرتبة الثالثة التمويل المقدم من الجمعيات ذات الجنسية المصرية بواقع 14.77%، بينما لوحظ غياب شبه تام للجمعيات التابعة لباقي الدول

الخليجية التي من المتوقع لها أن تؤدي دوراً تمويلياً أكثر تأثيراً في ظل حضور واضح للتمويل المقدم من الجمعيات من دولة سوريا الذي بلغ 3.17% من إجمالي التمويل المقدم من الجمعيات العربية رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية فيها في الآونة الأخيرة، أما عن تدني الدور التمويلي للجمعيات القطرية فيرجع لتفضيل دولة قطر تقديم التمويل لقطاع غزة من خلال الأطر الحكومية وهو ما يُعتبر خارج نطاق هذه الدراسة، أخيراً فقد احتلت الأنشطة المحلية في قطاع غزة التي مُوّلت من فلسطيني الشتات ما نسبته 6.97% من إجمالي التمويل المقدم من الجمعيات العربية وهي نسبة جديرة بالاهتمام والتساؤل معاً حول تفضيل المانح الفلسطيني المقيم خارجياً تفويض الجمعيات الأجنبية بتنفيذ الأنشطة المحلية بدلاً من تفويض الجمعيات المحلية مباشرة.

جدول (4.4): حجم ونسبة التمويل من الجمعيات التابعة للدول الإسلامية لعام 2015م

جنسية الجمعية	إجمالي التمويل بالشيكل	نسبة التمويل من الاجمالي
البحرين	45000	%0.20
السعودية	3154752	%13.91
أندونيسيا	376000	%1.66
تركيا	469453.4	%2.07
سوريا	573679.8	%2.53
الشتات	1260000	%5.56
قطر	116193.6	%0.51
لبنان	10259640	%45.24
ماليزيا	3753966	%16.55
مصر	2671160	%11.78
المجموع	22.68 مليون شيكل	100%

المصدر: من إعداد الباحث من واقع البيانات الخام التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية لعام 2015م.

من أجل نظرة أكثر شمولية نأتي لاستعراض الخارطة التمويلية للجمعيات التابعة للدول الإسلامية، والتي تضم الدول العربية كافة بالإضافة للدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية وهي (تركيا، ماليزيا، إندونيسيا)، من خلال الجدول رقم(4.4) نلاحظ أن التمويل الأكثر تأثيراً بين الجمعيات التابعة للدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية هي تلك التابعة لدولة ماليزيا بواقع 16.55% من إجمالي التمويل الإسلامي، يأتي بعدها في فئة الدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية الجمعيات التابعة لدولة تركيا بواقع 2.07% ثم التابعة لدولة إندونيسيا بواقع 1.66%.

جدول (4.5): حجم ونسبة التمويل من الجمعيات التابعة للدول الأجنبية غير الإسلامية لعام 2015م

جنسية الجمعية	إجمالي التمويل بالشيكل	نسبة التمويل من الاجمالي
الاتحاد الأوروبي	13437543.3	%1.89
السويد	6605352.8	%0.93
النرويج	16092529.75	%2.27
الولايات المتحدة الأمريكية	71119930.8	%10.02
ايطاليا	34848073.42	%4.91
أسبانيا	2451252.1	%0.35
ألمانيا	252322794.7	%35.56
أستراليا	461538	%0.07
بريطانيا	224699232.5	%31.66
كندا	5568692.4	%0.78
سويسرا	2438219.826	%0.34
فرنسا	79619282.5	%11.22
المجموع	709.66 مليون شيكل	100%

المصدر: من إعداد الباحث من واقع البيانات الخام التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية لعام 2015م.

بالانتقال لفئة الجمعيات التي تنتمي للدول الأجنبية غير الإسلامية كما هو موضح في جدول رقم (4.5) سنجد احتلال الجمعيات التابعة لدولة ألمانيا للمركز الأول بواقع 35.56% من إجمالي التمويل الأجنبي للدول غير الإسلامية، يليها في القائمة الجمعيات البريطانية التي زاحمت الجمعيات الألمانية بما نسبته 31.66%، بينما تقاربت الجمعيات التابعة لكلٌ من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في التمويل بواقع 10.02% للأولى و11.22% للثانية، ويعزي الباحث تفوق الجمعيات التابعة لفرنسا على نظيرتها التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الأنشطة المحلية إلى ميل المانح الأمريكي للتمويل المباشر للسلطة الفلسطينية أكثر من تمويل الجمعيات غير الربحية، من جانب آخر فإن هناك من الدول مَن قلص نشاطه التمويلي لقطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني، بينما لم تعارض دول أخرى التعامل مع الواقع الجديد تماشياً لضرورة تقديم ما يلزم لتخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة عقب الانقسام الفلسطيني.

من اللافت للنظر هو انخفاض مستوي التمويل المقدم من الجمعيات التابعة للدول ذات رفاه اقتصادي وسياسي واجتماعي مثل (سويسرا، النرويج، السويد، أستراليا، كندا) والتي بلغت

نسبة مساهمتهم 0.34%، 2.27%، 0.93%، 0.07%، 0.78% على الترتيب، وهي كما أسلفنا متدنية لو قارناها مع باقي الدول ولعل مرد ذلك إلى أن تلك الدول تفضل تقديم الدعم عبر الأطر الحكومية بشكل مباشر سواء لمؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول (4.6): حجم ونسبة التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية حسب جنسيتها لعام 2015م

جنسية الجمعية	إجمالي التمويل بالشيكل	نسبة التمويل من الاجمالي
البحرين	45000	%0.01
السعودية	3154752	%0.43
إندونيسيا	376000	%0.05
تركيا	469453.4	%0.06
سوريا	573679.8	%0.08
الشتات	1260000	%0.17
قطر	116193.6	%0.02
لبنان	10259640	%1.40
ماليزيا	3753966	%0.51
مصر	2671160	%0.36
الاتحاد الأوروبي	13437543.3	%1.83
السويد	6605352.8	%0.90
النرويج	16092529.75	%2.20
الولايات المتحدة الأمريكية	71119930.8	%9.71
ايطاليا	34848073.42	%4.76
اسبانيا	2451252.1	%0.33
ألمانيا	252322794.7	%34.45
أستراليا	461538	%0.06
بريطانيا	224699232.5	%30.68
كندا	5568692.4	%0.76
سويسرا	2438219.826	%0.33
فرنسا	79619282.5	%10.87
الإجمالي	732344286.8	%100.00

المصدر: من إعداد الباحث من واقع البيانات الخام التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية لعام 2015م.

بالنظر لجدول رقم (4.6) سنجد أن نسب التمويل من الجمعيات سواء العربية أو الإسلامية انخفضت لمستوى كبير مقارنة بنسب التمويل المقدم من الجمعيات التابعة للدول الأجنبية غير الإسلامية، حيث لم تتعدَ أفضلهم عن 1.4% من إجمالي التمويل الكلي وهي للجمعيات التابعة لدولة لبنان، بينما انحصرت باقي الجمعيات التابعة للدول العربية والإسلامية فيما نسبته أقل من 1% من إجمالي التمويل.

بقيت الجمعيات التابعة لدولة ألمانيا في صدارة الدول التي تمول الأنشطة المحلية في قطاع غزة بما نسبته 34.45% من إجمالي التمويل، يليها في الترتيب الجمعيات ذات الجنسية البريطانية بما نسبته 30.68%، أي أن تلك الجمعيات التابعة لدولتيْ بريطانيا وألمانيا تقدمان ثلثيْ التمويل الدولي للأنشطة المحلية في قطاع غزة، يليهم في الأهمية الجمعيات التابعة لكلٌ من الدول (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا) بإسهامهم بنسبة (10.87%، 9.71%، 4.76%) من إجمالي التمويل الأجنبي الكلي على الترتيب.

تعد هذه الخارطة التمويلية وما سبقها بمثابة مؤشرات عامة حول الوزن النسبي للدول المانحة في تمويل الأنشطة المحلية في قطاع غزة، الأمر الذي قد يُعد بمثابة دليل إرشادي للرياديين، لكن ذلك لا يمنع أن هناك دولاً أخرى تقوم بتقديم الدعم المالي في مجالات أخرى مثل دعم الموازنة الفلسطينية أو أنشطة محلية من خلال مؤسسات حكومية أو رسمية أو نقابية، فعلى سبيل المثال قامت عدد من الدول المانحة بتقديم الدعم المالي لإعادة إعمار قطاع غزة عبر القنوات الحكومية أو النقابية وعليه خرجت من القائمة، إنما الأرقام التي أوردناها بالأعلى تختص بتمويل المؤسسات الأجنبية من قبل الدول المانحة للأنشطة ذات البعد التنموي البحت من تشغيل وتعليم وصحة وفقر وما يتفرع منها.

4.4 تحليل حجم التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية وطبيعته بحسب الدولة والنشاط المحلي.

انعكست توجهات واهتمامات الدول المانحة على نسبة إسهام الجمعيات الأجنبية في إجمالي التمويل الكلي كنوع من أنواع المحاكاة بين هذه الجمعيات والدول التي تتبع لها، فبعض الجمعيات فضلت التخصص في كل ما له علاقة بأنشطة التعليم وما يتفرع منه بينما البعض الآخر رجح كفة دعم أنشطة التشغيل على أنشطة الفقر، في حين كرست أخرى كل دعمها المالي في محاربة الفقر عبر صرف المساعدات النقدية للأسر والأطفال الواقعين تحت خط الفقر.

جدول (4.7): نسبة التمويل حسب التقاطع بين جنسية الجمعية والنشاط المحلي لعام 2015م

جنسية الجمعية	نسبة الإنفاق على الأنشطة التعليمية	نسبة الإنفاق على الأنشطة الصحية	نسبة الإنفاق على أنشطة التشغيل	نسبة الإنفاق على أنشطة مكافحة الفقر
البحرين	%0	%0	%0.02	%0.011
السعودية	%0.30	%1.00	%0	%0.81
إندونيسيا	%0	%0.45	%0	%0
تركيا	%0	%0	%0.004	%0.28
سوريا	%0	%0	%0.004	%0.34
الشتات	%0	%1.50	%0	%0
قطر	%0.04	%0	%0	%0
لبنان	%0	%0	%0	%6.11
ماليزيا	%0	%0.91	%1.50	%0.74
مصر	%0	%2.29	%0	%0.45
الاتحاد الأوروبي	%0	%0	%9.01	%2.27
السويد	%0.18	%0.91	%3.63	%0.83
النرويج	%1.69	%0.54	%0	%6.11
الولايات المتحدة الأمريكية	%0	%0.34	%24.80	%20.00
ايطاليا	%0.44	%27.47	%7.52	%0.38
أسبانيا	%0	%2.92	%0	%0
ألمانيا	%79.05	%0	%0	%0
أستراليا	%0	%0	%0	%0.27
بريطانيا	%15.46	%47.23	%40.59	%54.36
كندا	%0.33	%0	%1.07	%0
سويسرا	%0	%1.34	%0	%0
فرنسا	%2.52	%13.11	%11.85	%7.05
المجموع	%100	%100	100	%100

المصدر: من إعداد الباحث من واقع البيانات الخام التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية لعام 2015.

وقد تم تقليص الأنشطة من ستة تخصصات إلى أربعة فقط كما هو موضح في جدول رقم(4.7) وهي التعليم والصحة والفقر والتشغيل، حيث تم احتساب العوامل المشتركة بين عنصري الطفولة وأنشطة الطوارئ لصالح الأنشطة الأربعة التي تم الحديث عنها، والهدف من

ذلك هو تقديم صورة أكثر تركيزاً حول اهتمامات الدول المانحة بالإضافة للخروج بمؤشر حول مدى دعم الدول المانحة لمؤشرات التنمية سواء الاقتصادية أو البشرية في قطاع غزة.

أولاً/ الأنشطة التعليمية

شهدت الجمعيات ذات المنشأ العربي والإسلامي غياباً شبه تام عن تمويل الأنشطة التعليمية وما يتفرع منها، حيث بلغ مجموع إسهامها في تمويل أنشطة التعليم كافة ما نسبته 0.34% من إجمالي التمويل الكلي، بينما بلغت إسهامات الجمعيات التابعة للدول الأجنبية غير الإسلامية في تمويل الأنشطة التعليمية كافة ما نسبته 99.67% من إجمالي التمويل المخصص للأنشطة التعليمية، وهذا مؤشر مهم وله دلالات في غاية الأهمية حول وضع الجمعيات الأجنبية غير الإسلامي لموضوع التعليم على قائمة الأولويات في تمويل الأنشطة، وبالمقابل إهمال هذا البند من قائمة الأولويات للجمعيات العربية والإسلامية.

بالنظر بشكل أكثر تعمقاً سنجد أن أكثر الجمعيات اهتماماً بتمويل الأنشطة التعليمية هي التي تتبع دولة ألمانيا بواقع 79.05% من إجمالي التمويل الكلي لأنشطة التعليم، وهي مؤشر على مدى اهتمامها بأنشطة التعليم وتقديمها على باقي الأنشطة الأخرى، الأمر الذي يبدو واضحاً في الصف الأفقي في جدول رقم (4.7) في بيان التمويل المقدم للتعليم من الجمعيات ذات الجنسية الألمانية.

جاءت الجمعيات ذات المنشأ البريطاني في المرتبة الثانية في تمويل أنشطة التعليم بواقع 15.46% من إجمالي تمويل أنشطة التعليم، في حين انخفضت النسبة إلى 2.52% لصالح الجمعيات ذات المنشأ الفرنسي و1.69% لصالح الجمعيات النرويجية بينما بقيت نسبة الجمعيات التابعة لدول كلّاً من إيطاليا وكندا والسويد دون 1%، بينما انعدم التمويل تماماً من قبل الجمعيات التابعة لدول كلٍّ من سويسرا، اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً/ الأنشطة الصحية:

استحوذت الجمعيات ذات المنشأ العربي والإسلامي على ما نسبته 6.15% من إجمالي التمويل الكلي لأنشطة الصحة وما يتفرع عنها، حيث كان في المرتبة الأولى ضمن هذه الفئة الجمعيات ذات المنشأ المصري بما نسبته 2.29% من إجمالي التمويل الكلي للأنشطة الصحية، الأمر الذي يُعد تفسيراً لارتفاع نسبة الإسهام التمويلي للجمعيات ذات المنشأ المصري بين الجمعيات التي تتبع باقي الدول العربية والإسلامية، حيث تركز نشاطها التمويلي في دعم الأنشطة الصحية على حساب غيرها من الأنشطة الأخرى، تليها في نفس الفئة الجمعيات التي

تُمول من فلسطيني الشتات وذات المنشأ السعودي والماليزي بواقع 1.5% ،1% 0.91% على الترتيب، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع الجمعيات الأخرى في تمويل أنشطة التعليم.

بالانتقال إلى الجمعيات التي تتبع الدول الأجنبية غير الإسلامية سنجد جزءاً كبيراً من اهتمامهم الصحي ذهب باتجاه تقديم الدعم النفسي لسكان القطاع خاصة الأطفال ضمن سلسلة من الإجراءات التي تتبعها تلك الفئة للعناية بالطفولة سواء في التعليم أم الفقر والصحة.

تربعت الجمعيات ذات المنشأ البريطاني على قمة الاهتمام بتمويل الأنشطة الصحية عبر مساهمتها بما نسبته 47.23% تلتها الجمعيات ذات المنشأ الإيطالي بما نسبته 27.47% والمنشأ الفرنسي بنسبة 13.11%.

ثالثاً/ أنشطة التشغيل:

أحجمت الجمعيات ذات المنشأ العربي عن تقديم التمويل اللازم لأنشطة التشغيل في قطاع غزة، حيث بلغت نسبتها جميعاً 0.024% من إجمالي التمويل الكلي لأنشطة التشغيل، بينما لم تكن الجمعيات التابعة للدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية أوفر منها حظاً، حيث بلغت نسبة التمويل المقدم من الجمعيات ذات المنشأ التركي والماليزي 0.004%، 1.5% على الترتيب، وهذا التدني في التمويل مشابه لنظيره في الأنشطة التعليمية، وهما يكوّنان معاً مؤشر مهم على انخفاض مستوى اهتمام الجمعيات ذات المنشأ العربي والإسلامي بالتشغيل أو التعليم، وهذا ربما يرجح النظرية التي تم التعرض لها مسبقاً بأن الجمعيات الأجنبية تحاكي الدول التي تتبع لها في تخصيص الموارد المالية في الاتجاهات التي تناسب توجهاتها وبيئتها الداخلية.

على العكس تماماً وجدنا ارتفاعاً ملحوظاً في مشاركة الجمعيات التي تتبع الدول الأجنبية غير الإسلامية في أنشطة التشغيل مع تصدر الجمعيات البريطانية بتمويل أنشطة التشغيل بنسبة 40.59% تلتها الجمعيات التي تتبع الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 24.8% مع منافسة ملحوظة من جمعيات الاتحاد الأوروبي الذي أسهم بنسبة 9.01% من إجمالي التمويل الكلي، بينما أسهمت الجمعيات التي تتبع دولتيْ فرنسا وإيطاليا بتمويل ما نسبته 11.85%، 7.52% على الترتيب من التمويل الإجمالي للأنشطة التشغيلية، وهذه النسب متقاربة نوعاً ما مع نسبة التمويل لنفس الجنسيتين في الأنشطة الأخرى مما يوحي بأنهما يفضلان تحقيق حالة من شبه التوازن في التمويل بين الأنشطة المختلفة.

رابعاً/ أنشطة محاربة الفقر:

تمتاز أنشطة محاربة الفقر أكثر من غيرها بوجود ميل نفسي للمانح تجاه تخصيص موارد مالية لهذا البند، خاصة عندما يتعلق الأمر بفئة الأشخاص الأكثر هشاشة مثل كبار السن أو غير القادرين على العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأطفال سواء الأيتام أو الذين ينتمون لأسر فقيرة.

على صعيد الجمعيات ذات المنشأ العربي والإسلامي فقد شهدت هذه الفئة تركيزاً تمويلياً أكثر من الفئات الأخرى، حيث بلغت نسبة إسهام الجمعيات التابعة للدول الإسلامية 8.71% من إجمالي التمويل الكلي لأنشطة محاربة الفقر، حيث جاء في الصدارة الجمعيات ذات المنشأ اللبناني بواقع 6.11% من إجمالي التمويل الكلي لأنشطة مكافحة الفقر، الأمر الذي يُعد تفسيراً لارتفاع نسبة إسهام الجمعيات ذات المنشأ اللبناني في تمويل الأنشطة المحلية على حساب الجمعيات التي تنتمي لجنسيات باقي الدول العربية والإسلامية، وقد تركز ذلك الدعم لصالح أسر الشهداء خاصة أبناء الشهداء.

أما فيما يتعلق بالجمعيات التابعة للدول الأجنبية غير الإسلامية فقد حافظت الجمعيات ذات المنشأ البريطاني على صدارتها في تمويل أنشطة مكافحة الفقر بما نسبته 54.36% من إجمالي تمويل أنشطة مكافحة الفقر، تلتها مباشرة الجمعيات التابعة لدولة الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 20%، أما الجمعيات ذات المنشأ الفرنسي فقد فضلت أن توزع تمويلها لكل الأنشطة بشكل متوازن حيث بلغت نسبة إسهامها 7.05% وهذه النسبة تقريباً شبه متقاربة مع باقي النسب.

أما ما يتعلق بتوزيع الدعم التمويلي الأجنبي للأنشطة المحلية فيعتقد الباحث أنه يخضع لاعتبارات وعوامل متداخلة تختلف من بلد إلى آخر حسب ثقافة البلد المانح ورؤيتهم لحل المشاكل المحلية في قطاع غزة والقطاع المحلي الذي يحظى بأكبر نسبة اهتمام لديهم.

الخلاصة:

تفاوت التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية بين الأنشطة المحلية، حيث ركز البعض على الأنشطة التعليمية أو أنشطة مكافحة الفقر أو غيرها من الأنشطة المحلية في قطاع غزة، بينما فضل البعض الآخر تناول الأنشطة المحلية بالتمويل بشكل متوازن، بشكل عام فقد فرضت الظروف السياسية والاقتصادية في قطاع غزة نفسها على أولويات التمويل للأنشطة المحلية خاصة بعد سنوات الحصار الخانق والحروب المتلاحقة على قطاع غزة، الأمر الذي يستدعى أن يكون التمويل المقدم للأنشطة المحلية على حجم التوقعات والآمال المتعلقة بتحقيق تحسن معيشي لدى شكان قطاع غزة من خلال الاستغلال الأمثل لذلك التمويل في تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج:

أولاً:- حسب أهمية النشاط

- يأتي الإنفاق على التعليم المرتبة الأولى في التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية بواقع 40.62% من إجمالي التمويل الأجنبي في العام 2015م توزعت إلى 39.2% لصالح الأنشطة التعليمية الخالصة، وأنشطة التعليم المتداخلة مع الطفولة بواقع 1.17% من إجمالي الإنفاق، والباقي لصالح الأنشطة التعليمية المتقاطعة مع الأنشطة الأخرى.
- يأتي الإنفاق على أنشطة مكافحة الفقر المرتبة الثانية في التمويل الأجنبي المقدم من الجمعيات الأجنبية بواقع 21.66% من إجمالي التمويل الأجنبي في العام 2015م. وقد استحوذت أنشطة الفقر الخالصة على ما نسبته 16.89% من اجمالي التمويل الأجنبي، في حين كان هناك تداخل بين أنشطة مكافحة الفقر مع فئات أخرى أبرزها أنشطة محاربة الفقر المتداخلة مع أنشطة الطوارئ بنسبة 2.73%، ثم أنشطة الفقر المتداخلة مع انشطة الطفولة بنسبة 1.26%، ثم أنشطة الفقر المتداخلة مع التشغيل بنسبة 0.78%.
- جاءت أنشطة التشغيل الكلية في المرتبة التالية بواقع 14.6% من إجمالي التمويل المقدم من قبل الجمعيات الأجنبية على مجمل النشاطات في العام 2015، وقد استحوذت أنشطة التشغيل البحتة على النصيب الأكبر بين الفئات الفرعية لأنشطة التشغيل بواقع 11.3%، وتعد هذه النسب متدنية نسبياً، باعتبار البطالة أحد أبرز المشكلات الاقتصادية الاساسية التي تواجه سكان قطاع غزة، في ضوء ارتفاع معدلات البطالة والتي وصلت الى 42% في نهاية العام 2015م، وهو من أعلى معدلات البطالة في العالم.
- بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الأنشطة الصحية 10.56% من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم من الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة في العام 2015م. وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية لحجم التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية. وقد استحوذ الإنفاق على الأنشطة الصحية الخالصة على ما نسبته 8.34% من نسبة الإنفاق الإجمالي، أما الإنفاق على الأنشطة الصحية ذات الطابع النفسي أو الترفيهي المتداخلة مع أنشطة الطفولة فكانت نسبته 1.46% من إجمالي الإنفاق الكلي.

- حازت أنشطة الطوارئ بمجملها على ما نسبته 6.43% من إجمالي التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة في العام 2015م. وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة من حيث الاهمية النسبية لحجم التمويل المقدم من الجمعيات الأجنبية. وقد بلغت نسبة الإنفاق على أنشطة الطوارئ الخالصة 0.28%، بينما ذهبت النسبة الأكبر إلى أنشطة الطوارئ المتداخلة مع أنشطة محاربة الفقر بواقع 2.73%.
- احتل الإنفاق على الأنشطة المتعلقة بالطفولة المرتبة الأخيرة (السادسة) من حيث الأهمية النسبية لحجم التمويل الأجنبي المنفق على هذه الأنشطة بواقع 6.13% من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم من الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة في العام 2015م. وقد حازت الأنشطة المتعلقة بالطفولة فقط والتي لا تتداخل مع غيرها من الانشطة على ما نسبته 2.23% من إجمالي التمويل الأجنبي.

ثانياً:- حسب دولة المنشأ

- احتل التمويل الأجنبي المقدم من جمعيات تنتمي لدول أجنبية (غير عربية أو إسلامية) المرتبة الاولى بما نسبته 96.9% من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم من مختلف المؤسسات الأجنبية (غير الفلسطينية) في العام 2015م.
- وجاء في المرتبة الثانية حجم ونسبة التمويل الأجنبي المقدم من جمعيات تنتمي لدول عربية بما نسبته 2.5% في حين جاء التمويل المقدم من جمعيات تنتمي لدول إسلامية (غير عربية) في المرتبة الثالثة والأخيرة بما نسبته 0.6% من إجمالي التمويل الأجنبي المقدم في العام 2015م.
- تقدمت الجمعيات الأجنبية من دولة لبنان على ما سواها في تقديم التمويل للأنشطة المحلية في قطاع غزة بواقع 56.74% من إجمالي التمويل العربي، أما الجمعيات السعودية فقد جاءت في المرتبة الثانية بما نسبته 17.45% وفي المرتبة الثالثة الجمعيات التابعة لدولة مصر بواقع 14.77%، بينما لوحظ غياب شبه تام لباقي الجمعيات التال الدول الخليجية.
- تصدرت الجمعيات الماليزية على ما سواها في تقديم التمويل الأجنبي من الجمعيات التابعة للدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية بواقع 16.55%، يأتي بعدها الجمعيات من دولة تركيا بواقع 2.07% ثم الجمعيات من إندونيسيا بواقع 1.66%.
- تبوأت الجمعيات من دولة ألمانيا المرتبة الأولى في تقديم التمويل الأجنبي من الجمعيات التابعة للدول الأجنبية غير الإسلامية بواقع 35.56% من إجمالي التمويل الأجنبي في هذه الفئة، يليها في القائمة الجمعيات البريطانية التي زاحمت نظيرتها الألمانية بما نسبته

31.66%، بينما تقاربت كلٌ الجمعيات التي تتبع لدولة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في التمويل بواقع 10.02% للأولى و11.22% للثانية.

- تميزت الجمعيات من دولة ألمانيا بأنها الأكثر اهتماماً بتمويل الأنشطة التعليمية بواقع 79.05% من إجمالي التمويل الكلي لأنشطة التعليم، ثم الجمعيات ذات الجنسية البريطانية في المرتبة الثانية في تمويل أنشطة التعليم بواقع 15.46% من إجمالي تمويل أنشطة التعليم.
- تربعت الجمعيات ذات الجنسية البريطانية على قمة الاهتمام بتمويل الأنشطة الصحية عبر إسهامها بما نسبته 47.23% تلتها الجمعيات الأجنبية من إيطاليا بما نسبته 27.47% ومن فرنسا بنسبة 13.11%.
- تصدرت الجمعيات ذات الجنسية البريطانية في تمويل أنشطة التشغيل بنسبة 40.59% تلتها الجمعيات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية بواقع 24.8% مع منافسة ملحوظة من الجمعيات التي تتبع للاتحاد الأوروبي الذي أسهم بنسبة 9.01% من إجمالي التمويل الكلي، بينما أسهمت الجمعيات من دولتيْ فرنسا وإيطاليا بتمويل ما نسبته 11.85%، 7.52% على الترتيب من التمويل الإجمالي للأنشطة التشغيلية.
- حافظت الجمعيات ذات الجنسية البريطانية على صدارتها في تمويل أنشطة مكافحة الفقر بما نسبته 54.36% من إجمالي تمويل أنشطة مكافحة الفقر، تلتها مباشرة الجمعيات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية بواقع 20%، أما الجمعيات ذات الجنسية الفرنسية فقد فضلت أن توزع تمويلها لكل الأنشطة بالتوازي حيث بلغت نسبة إسهامها 7.05%.

ثالثاً:- حسب تحقيق الأهداف التنموية

- كان دور التمويل الأجنبي محدود التأثير في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بالشكل المطلوب نظراً لطبيعة المعالجة.
- غالبية المشروعات التي تم تنفيذها كانت ذات طبيعة إغاثية ولم تأخذ طابع تنموي يحقق الاستدامة.

5.2 التوصيات:

أولاً:- على مستوى الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة

- مضاعفة التمويل المقدم لمكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة بشكل أكبر من الوضع الحالي عبر إعادة برمجة التمويل الدولي المقدم من خلال الجمعيات الأجنبية الفاعلة في قطاع غزة.
- إعادة هيكلة التمويل الأجنبي بما يناسب المتطلبات والأولويات وحاجات قطاع غزة عبر التركيز على البرامج التي تقدم حلولاً مستدامة لمشكلة الفقر والبطالة بدلاً من التركيز على حلول جزئية ومؤقتة.
- زيادة فعالية الدور العربي من خلال تعزيز التمويل القادم من الجمعيات العربية.

ثانياً:- على مستوى الحكومة

- العمل على التشبيك بين المنظمات الأهلية المحلية ونظيرتها العربية والأجنبية.
- العمل على خلق قاعدة بيانات متسقة وحديثة لكل أشكال التمويل الأجنبي القادم من الخارج.
- مراقبة أداء الجمعيات الأهلية الشريكة للمؤسسات الأجنبية والتأكد من توجيه الدعم الأجنبي بالشكل الأمثل.

ثالثاً:- على مستوى البحث العلمي

- إلقاء الضوء على العوامل التي تؤثر على ترتيب أولويات الدول المانحة في تمويل الأنشطة المحلية.
- قياس مدى قدرة التمويل الأجنبي على تلبية الاحتياجات والمتطلبات المحلية.
- قياس مدى قدرة المؤسسات المحلية على توظيف التمويل الأجنبي في تلبية الاحتياجات المحلية بالشكل الأمثل.
- قياس تحقق مبدأ النزاهة والشفافية في عمل الجمعيات المحلية والأجنبية في عملهم داخل قطاع غزة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إبراهيم، يوسف. (2005م)، *المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (NGOS) "دراسة جغرافية تنموية "*. مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة. الجامعة الإسلامية. غزة.

أبو حماد، ناهض (2011م). التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000–2010م "دراسة ميدانية " (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

أبو ليله، محمد. (2005م). مشكلة البطالة كيف عالجها الإسلام. مجلة منبر الإسلام، ع(3)، 10–17.

أبو ناهية، أيمن (2010م). نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة من منظور المنظمات الأهلية الفلسطينية. مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة. الجامعة الإسلامية، غزة.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان". (2010م). واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية العاملة في قطاع غزة. فلسطين.

الأغا، وفيق، وأبومدللة، سمير. (2011م). ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها. مجلة جامعة الأزهر للعلوم الإنسانية، 13(1)، 835–866.

الثلاثيني، دعاء عطية (2014). فاعلية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة – دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي – ديب (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011م). الفقر في الأراضي الفلسطينية – تقرير النتائج الرئيسة للأعوام 2009–2010. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة – دورة الربع الأول. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). بيان صحفي خلال اليوم العالمي للسكان. فلسطين.

الحلفي، عبدالجبار. (1996م). البطالة في الوطن العربي: إشارة خاصة إلى بطالة الشباب – دراسة في الاقتصاد السياسي. مجلة المستقبل العربي، ع(209)، 116–123.

الرماني، زيد. (1999م). كيف عالج الإسلام البطالة. القاهرة: الإعلانات الشرقية –مطابع دار الجمهورية.

الزواوي، خالد. (2004م). البطالة في الوطن العربي، المشكلة – الحل. ط1. مصر: مجموعة النيل العربية للنشر.

الزيادي، داليا. (2011م). "دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر"(دراسة مقارنة). رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (2006م)، "دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر في 4 بلدان عربية (لبنان، مصر، اليمن، المغرب)". موقع إلكتروني http://insanonline.net/print_news.php?id=1596

الشمري، إيمان. (2005م). البطالة معناها وأنواعها، المجلة العربية للعلوم الإدارية بجامعة الكويت، ع(3)، 11–18.

الفارس، عبد الرزاق. (2001م) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار". (2008م). الفقر في الأراضي الفلسطينية. فلسطين.

بلول، صابر. (2009م). السياسات الاقتصادية الكلية ودورها فى الحد من الفقر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع(1)، 553–587.

ترتير، علاء. (2009). تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008م. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). فلسطين.

جريدة الوقائع الرسمية. (2000م). قانون رقم(1) لعام 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. ع(32)، 71–92.

خفاجة، أمل. (2013م). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996–2011 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

دجاني،محمد. (2000م) "المنظمات الأهلية والتنموية في العالم العربي–الأهمية الحاسمة للشراكة القوية بين الحكومة والمجتمع المدني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح. فلسطين.

رجب، مصطفى. (2003م). الإسلام ومكافحة البطالة. مجلة الأزهر–مصر، ع(7)، 1222–1243.

شلبي، ياسر. (2009م). استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). فلسطين.

شهاب، عبدالرحيم. (2013م). دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة – دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عبد السلام، مصطفى. (2008م). "دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي". مؤتمر العمل الخيري الخليجي. دبي.

عبدالعال، سهير. (1994م). البطالة من منظور إسلامي. مجلة الأزهر للبحوث الإسلامية، ع(8)، 172–187.

عبدالقادر، علي. (2005م). الفقر :مؤشر قياس وسياسات. سلسلة جسر التنمية– المعهد العربي للتخطيط، ع(4)، 1–20.

مؤسسة الملتقى المدني. (1996م). المؤسسات غير الحكومية. القدس.

مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2002م). الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية. فلسطين.

مركز بيسان للبحوث والإنماء. (2002م). دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني– دراسة ضمن برنامج أبحاث مؤسسة التعاون. فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2000م). تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية. فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2001م). تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر. فلسطين.

مقداد، محمد. (2005م). دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني "دراسة حالة قطاع غزة". مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة. الجامعة الإسلامية. غزة.

وزارة الداخلية – غزة. (2014م). دليل الجمعيات الأجنبية في قطاع غزة. فلسطين.